

عملاء الخوف:

جهاز الأمن الوطني
السوداني



منظمة العفو
الدولية



منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتمثل رؤيتنا في تمنع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمتنا مستقلة عن أي حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2010

مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications

International Secretariat

Peter Benenson House

1 Easton Street

London WC1X 0DW

United Kingdom

www.amnesty.org

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2010

رقم الوثيقة: AFR 54/010/2010

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: منظمة العفو الدولية.

الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. وهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن
يحوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك
لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها.
ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام
لديهم لغرض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى،
أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة
أو التكثيف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد
يطلب دفع رسوم مقابل ذلك.

صورة الغلاف: زنزانة كان يحتجز فيها معتقلون لدى جهاز
الأمن والمخابرات الوطني السوداني في نيلابالسودان. وقد
التقطت هذه الصورة في عام 2004 أثناء زيارة قام بها وفد
منظمة العفو الدولية إلى البلاد..

© Amnesty International

المحتويات

1. مقدمة	7
خلفية	9
المنهجية	10
الإطار القانوني	11
الالتزامات حقوق الإنسان	11
قوانين الأمن في السودان	16
الحصانة التي يتمتع بها أفراد جهاز الأمن الوطني السوداني	19
3. عمليات الاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء القسري	20
حملة قمعية ردّاً على مذكرة المحكمة الجنائية الدولية	21
عمليات الاعتقال المرتبطة بأحداث أم درمان	22
4. التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة	26
ما هو التعذيب؟	27
أساليب التعذيب التي يستخدمها جهاز الأمن الوطني السوداني	28
التعذيب المبني على «العرقية» و«النوع الاجتماعي» في السودان	32
استخدام التعذيب في نزاعات العمل	33
العنف والتمييز ضد المرأة	33
أحكام النظام العام وجهاز الأمن الوطني السوداني	36
نساء وأطفال دارفور	38
الوفيات في الحجز	40
5. شرك الموت: المحاكمات الجائرة	42
المحاكمات الخاصة بحركة العدل والمساواة	44
تجريم حرية التعبير	46
6. الطريق المسدود: غياب الإصلاح	50
7. خاتمة ووصيات	53
وصيات	54
هؤامش	60

الإهداء

نهدي هذا التقرير إلى ذكري عبدالسلام حسن عبدالسلام،
الذي ثبت في نضاله من أجل حقوق الإنسان والإصلاح
القانوني في السودان.

1. مقدمة

«وهي أيضاً محاولة لإشراك من عسى يطلع من أبناء شعبنا على تجربتي، وإسماعهم آلام التعذيب والإرهاب الذي تعرضت له على أيدي زبانيتك الملطخة بالعار والدماء، وإيصالهم الرسالة التي تريدون إرسالها لهم عبري، والمتمثلة في إرهاب القوى الحية بالبلاد، وخصوصاً منظمات المجتمع المدني، وقوى التنوير والديمقراطية. ولكن، مرة أخرى، هيهات!».

عبدالمنعم الجاك، من رسالة مفتوحة إلى صلاح قوش¹: «حول اعتقاله وتعذيبه والمحكمة الجنائية الدولية»²

«احتجز عدة مئات من سجناء الرأي من دون تهمة أو محاكمة عقب وقوع انقلاب عسكري في يونيو/حزيران. وقد أطلق سراح بعضهم، ولكن ما لا يقل عن 200 شخص ظلوا محتجزين في نهاية العام... ومنحت قوات الأمن صلاحيات القبض على الأشخاص من دون مذكرات اعتقال واحتجازهم إلى أجل غير مسمى من دون تهمة محاكمة».

الفقرة السابقة مقتبسة من التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 1990، الذي غطى أوضاع حقوق الإنسان خلال عام 1989. وكان الرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير قد استولى على السلطة إثر انقلاب عسكري وقع في يونيو/حزيران 1989. ولا يزال إرث انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب الذي جلبه هذه الحكومة مستمراً حتى يومنا هذا. كما لا يزال حزب المؤتمر الوطني، الذي أنشأ عام 1993، يحكم البلاد، وظل جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني (جهاز الأمن والمخابرات) يهيم على العديد من مناحي الحياة في السودان، ويستفيد من السلطات الواسعة للتوقيف والاحتجاز بموجب قوانين الأمن الوطني لعامي 1999 و2010. وكانت جميع التغييرات شكلية تماماً - فجهاز الأمن والمخابرات لا يزال يتمتع بسلطة التحكم بالحياة والموت على مواطني السودان.

وعلى مدى السنين، خلق الحزب الحاكم أدوات قمع عديدة، من حل النقابات العمالية إلى سن قوانين قمعية. واستُخدم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وحالات الاختفاء القسري، وعمليات الإعدام خارج نطاق

القضاء وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بهدف إسكات المعارضة والإبقاء على هذه الحكومة في سدة السلطة.

وفي السنين الأخيرتين قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق أعداد كبيرة من حالات التوقيف والاحتجاز التعسفيين والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، بالإضافة إلى حالات الاختفاء القسري والوفيات في الحجز على أيدي جهاز الأمن والمخابرات. وقد استهدف هذا الجهاز أعضاء أحزاب المعارضة والطلبة والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني وموظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن المدنيين العاديين. وكانت أفعال التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة تتسم بالمنهجية.

وقد حاول جهاز الأمن والمخابرات إسكات جميع الأصوات التي تنتقد حزب المؤتمر الوطني والحكومة. وتعرضت الممارسة الشرعية للحق في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات لإجراءات قمعية من خلال شن هجمة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأصحاب الأصوات المعارضة. وأخضعت الكلمة المنطقية والمكتوبة للسيطرة، كما تعرض الصحفيون للمضايقة والاستدعاء والاعتقال من قبل جهاز الأمن والمخابرات. وخضعت الصحافة المكتوبة لرقابة صارمة، وتم حظر كتب واستدعاء مؤلفيها لأنها تناولت موضوعات يعتبرها جهاز الأمن والمخابرات حساسة.

ونفذت الأغلبية العظمى من حالات الاعتقال التعسفي على أيدي جهاز الأمن والمخابرات، مع أن منظمة العفو الدولية تلقت أنباء عن وقوع عمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين لفترات تصل إلى ثلاثة أسابيع في حجز أجهزة أمنية أخرى كالمخابرات العسكرية. وفي بعض الحالات، قام ضباط المخابرات العسكرية بتسلیم معتقلين إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني بعد التحقيق معهم.

وانتشرت «بيوت الأشباح» – وهي مراكز اعتقال سرية مشهورة بالتعذيب – في السودان في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم. وأثناء التحضير لهذا التقرير، سألت منظمة العفو الدولية عدداً من الأشخاص الذين أجرت معهم مقابلات عن معنى مصطلح «بيوت الأشباح» بالنسبة لهم. فقال بعضهم إنه يعادل كل مكان اعتقال سري. بينما قال بعضهم الآخر إنه جاء من كون الجنادين دأبوا على إخفاء وجوههم. وقال آخرون إن المعتقلين تعرضوا لإساءة معاملة غاية في القسوة إلى حد أنهم بدوا وكأنهم يشبهون «الأشباح الحية». وتدعى الحكومة أنه تم إغلاق جميع «بيوت الأشباح»، بيد أن ممارسة الاعتقال التعسفي والاعتقال بمعدل عن العالم الخارجي قد أصبحت نوعاً من الثقافة في السودان، وهي مستمرة بلا هوادة، بما في ذلك الاحتجاز في أماكن سرية.

في عام 2005، حددت اتفاقية السلام الشامل، التي أنهت حرباً دامت أكثر من عقدين بين الشمال والجنوب، جدولًّا زمنياً للانتخابات العامة، التي أجريت في أبريل/نيسان 2010، وإجراء استفتاء بشأن انفصال جنوب السودان في عام 2011. ويتمثل أحد أركان هذه الاتفاقية في إصلاح عدد من القوانين، ومنها قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999، الذي ينبغي إصلاحه من أجل مواعيده مع رؤية اتفاقية السلام الشامل لقوات الأمن الوطني كهيئة تتضمن بصلاحيات جمع المعلومات وتزويد السلطات المعنية بالتحليل والمثورة. ولطالما دعت منظمة العفو الدولية وعدد كبير من المنظمات الوطنية والدولية، ماراً وتكراراً، إلى إصلاح قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999، كي يتماشى مع التزامات السودان الوطنية والدولية بحقوق الإنسان ومع اتفاقية السلام الشامل.

في ديسمبر/كانون الأول 2009، أقر المجلس الوطني قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي دخل حيز النفاذ في فبراير/شباط 2010. بيد أن القانون الجديد لا ينص على أي شيء يكفل عدم حرمان المعتقلين لدى جهاز الأمن والمخابرات من المراجعة القضائية وغيرها من ضمانات حقوق الإنسان. كما أنه يُبقي على السلطات الواسعة المتعلقة بالتوقيف والاحتجاز التي كانت منسوبة لجهاز الأمن والمخابرات بموجب قانون قوات الأمن الوطني لعام

1999. كما يُبقي على الحصانة من المقاضاة والتدابير التأديبية، التي كانت ممنوعة لأفراد جهاز الأمن والمخابرات بموجب القانون السابق. ولا يوفر قانون الأمن الوطني لعام 2010 الضمانات الضرورية لمنع الاعتقالات التعسفية والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ويعافظ على ثقافة الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الانتهاكات. كما يحافظ على إخلاصه لرؤية الحكومة لقوة الأمن الوطني كقوة وظيفتها ضمان بقائها في السلطة، بما في ذلك من خلال قمع الممارسة المشروعة لحرية التعبير.

ويوضح هذا التقرير الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال تُرتكب في السودان على أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بالإضافة إلى السلطات الواسعة والمحاصنات التي يتمتع بها عملاء جهاز الأمن والمخابرات. ويدعو التقرير حكومة السودان إلى تعديل قوانينها بحيث تكفل الحقوق الإنسانية للمعتقلين وإلغاء قانون الأمن الوطني لعام 2010. كما يدعو هذا التقرير الحكومة إلى تقليص سلطات جهاز الأمن والمخابرات وحصرها في جمع المعلومات والتحليل والمشورة، وإلى وضع حد لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والتأكد من تقديم الجنة إلى ساحة العدالة، وتحقيق الإنصاف وجرب الضرر للضحايا وعائلاتهم.

خلفية

شهدت الفترة من مايو/أيار 2008، إلى مطلع عام 2010 وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع ومتعدد في شتى أنحاء البلاد. وقد ارتكب معظم هذه الانتهاكات جهاز الأمن والمخابرات الوطني، الذي يعتبر أفراده مسؤولين عن معظم حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

في فبراير/شباط 2008، شنت جماعات معارضة مسلحة تشاردية هجوماً على العاصمة التشادية نجامينا. وعقب الهجوم، ذكرت صحف سودانية أن الحكومة السودانية كانت قد دعمت محاولة جماعات معارضة مسلحة تشاردية للإطاحة بالرئيس التشادي. ورداً على هذه الأنباء، أمرت حكومة السودان بشن حملة قمعية ضد الصحافة، وهي الحملة الأشرس منذ اعتماد الدستور القومي الانتقالي في عام 2005. وقد أعادت الحكومة العمل بالرقابة على الصحف قبل الطباعة، واستأنف جهاز الأمن والمخابرات زيارات يومية إلى دور الطبع ومقرات الصحف. وقد تمت مراقبة عشرات المقالات، ولاسيما تلك التي اعتبرت أنها تنتقد الحكومة، أو التي تناولت المواضيع ذات الحساسية السياسية، من قبيل النزاع في دارفور أو تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. كما كثُف جهاز الأمن والمخابرات عمليات المضايقة والاعتقال التعسفي للصحفيين.

وفي 10 مايو/أيار 2008، حاولت حركة العدل والمساواة، وهي إحدى جماعات المعارضات المسلحة المتمرزة في دارفور، وللمرة الأولى في تاريخ نزاع دارفور، شن هجوم على أم درمان، إحدى المدن الثلاث التي تشكل الخرطوم الكبرى. وقد هُزم المهاجمون في غضون ساعات على أيدي القوات السودانية، وبشكل أساسى قوات الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني. وفي الأيام التي أعقبت الهجوم، قبض جهاز الأمن والمخابرات على أكثر من 1000 شخص، معظمهم مدينون من دارفور.

في 18 يونيو/حزيران 2008، بدأت محاكمات أعضاء حركة العدل والمساواة المزعومين أمام محاكم خاصة بمكافحة الإرهاب، أنشأت في الخرطوم في أعقاب هجوم حركة العدل والمساواة بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2001. وقد حُكِم أمام هذه المحاكم أكثر من 100 شخص، وصدرت عنها 106 أحكام بالإعدام في الفترة بين أغسطس/آب 2008 ويناير/كانون الثاني 2010.

وفي يوليو/تموز 2008، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير. وفي 4 مارس/آذار 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال

بحق الرئيس البشير على أساس سبع قضايا تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. واتسمت الأيام التي سبقت إصدار مذكرة الاعتقال وأعقبته بتدور حاد في أوضاع حقوق الإنسان في سائر أنحاء البلاد. ونفذ جهاز الأمن والمخابرات حملة اعتقالات تعسفية استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان وأنصار المعارضة السياسية وأفراد الأقليات الإثنية. وقد أرغم عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان على مغادرة البلاد خوفاً من الاضطهاد. كما طردت الحكومة 13 منظمة إنسانية دولية، كانت تقدم مساعدات إنسانية حيوية إلى دارفور وشرق السودان والمناطق الانتقالية (أبيي والنيل الأزرق وجنوب كردofان) وجميع المناطق التي تعتمد على المساعدات الإنسانية بشكل كبير. وأغلقت الحكومة ثلاثة منظمات وطنية تضطلع بمهام إنسانية وتعمل في مجال حقوق الإنسان.

في سبتمبر/أيلول 2009، أعلن الرئيس البشير انتهاء الرقابة المسبقة على الصحافة ودعا المحررين إلى التقيد بمدونة قواعد سلوك «أخلاقية» بدلاً من ذلك، بحيث يمارسون نوعاً من الرقابة الذاتية على صحفهم ومطبوعاتهم.³

في الفترة من 11 أبريل/نيسان إلى 14 أبريل/نيسان، عقدت الانتخابات العامة الأولى في السودان منذ أكثر من عقدين من الزمن. وقطاعت الأحزاب المعارضة والمرشحون المعارضون للانتخابات الرئاسية، مما أدى إلى فوز حزب المؤتمر الوطني وإعادة انتخاب الرئيس البشير. وعقب الانتخابات، أعادت الحكومة العمل بالرقابة على وسائل الإعلام على الرغم من الالتزامات السابقة. وفي 18 مايو/أيار 2010، استأنف ضباط جهاز الأمن والمخابرات زياراتهم إلى صحف المعارضة ومطابعها.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى البحوث التي أُجريت في الفترة بين مايو/أيار 2008، عقب هجوم حركة العدل والمساواة على الخرطوم، وأواسط يونيو/حزيران 2010. وركزت منظمة العفو الدولية على حالات انتهاكات على أيدي أفراد جهاز الأمن المخابرات، ارتكب معظمها في الخرطوم وفي دارفور. واستندت منظمة العفو الدولية إلى إفادات الشهود والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى معلومات منشورة أو قدمها إلى المنظمة أفراد ومنظمات غير حكومية.

كما تم الحصول على معلومات، ومنها شهادات، خلال زيارات قامت بها منظمة العفو الدولية إلى أوغندا في عام 2010 وإلى شرق تشاد في عام 2009. ولم يُسمح للمنظمة بزيارة شمال السودان في إطار بعثات لتحقق الحقائق منذ عام 2006.

في مارس/آذار 2010، طلبت منظمة العفو الدولية عقد اجتماع مع سفير السودان في المملكة المتحدة. وأرادت المنظمة الاستفسار منه عن إمكانية السماح لها بزيارة البلاد بهدف مناقشة نتائج هذا التقرير مع مختلف السلطات المعنية بشكل أساسي، وإحاطة السفير علمًا بال报 告 ومحوره الرئيسي. وحتى 30 يونيو/حزيران، لم تكن المنظمة قد تلقت أية استجابة لطلباتها عقد مثل هذا الاجتماع، مع أنها ما انفكّت تتصل بالسفارة السودانية.

ولغايات السرية والأمن، تم تغيير أسماء بعض الأشخاص الذين ورد ذكرهم في التقرير.

وفيما يتعلق بهجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان، فإن هذا التقرير يفحص انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت بعد أن توقفت المصادرات المسلحة بين حركة العدل والمساواة وقوات الحكومة. ويأتي فحص هذه الانتهاكات في ضوء التزامات السودان الدولية وواجباته تجاه حقوق الإنسان.

2. الإطار القانوني

«تعيد المقررة الخاصة إلى الأذهان أن الدستور القومي الانتقالي لعام 2005 والدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام 2005 ينصان على أن الحقوق والحريات المكرسة في في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدق عليها السودان تشكل جزءاً لا يتجزأ من وثيقة الحقوق. وتؤكد على أن الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، المنصوص عليها في الدستور القومي الانتقالي والدستور الانتقالي لجنوب السودان هي التي يجب أن تسود في أي تفسير قضائي لتطبيق الأحكام المتضاربة في القوانين السودانية العادلة، من قبيل قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999».

التقرير النهائي للمقررة الخاصة المعنية بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، يونيو/حزيران 2009.⁴

الالتزامات حقوق الإنسان

وفقاً للمادة (3) 27 من دستور السودان المتعلق بوثيقة الحقوق، تُعتبر الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة حالما يتم التصديق على الصك الدولي ذي الصلة.

وتشمل المعاهدات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي صدق عليها السودان وتعتبر ذات صلة ببواطن القلق الخاصة بحقوق الإنسان الواردة في هذا التقرير:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تم التصديق عليه في عام 1986.
- الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تم التصديق عليها في عام 1977.
- اتفاقية حقوق الطفل، التي تم التصديق عليها في عام 1990.
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الأفريقي)، الذي تم التصديق عليه في عام 1986.

كما وقع السودان على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام 1986 ولكن لم يوقع على البروتوكول الاختياري للاتفاقية. ورداً على توصية مجموعة الخبراء

في عام 2007 والتي تفيد بأن السودان يجب أن يصدق على اتفاقية مناهضة التعذيب، قالت حكومة السودان إن «التصديق على أية معايدة أو عدم التصديق عليها شأن سيادي، تقرره الدولة وحدها.⁵ وممضت الحكومة تقول إن الدراسات القانونية المتعلقة بالاتفاقية قد استكملت وقدمت لاعتمادها، وهو ما سيكمل إجراءات المطلوبة للتصديق، بيد أن السودان لم يصدق لا على اتفاقية مناهضة التعذيب ولا على البروتوكول الاختياري الملحق بها حتى اليوم. ومع ذلك فإن السودان ملزم بألا تؤدي الإجراءات التي يتخذها أو يمتنع عن اتخاذها إلى تقويض أغراض ومقاصد المعاهدات التي وقع عليها، من قبيل اتفاقية مناهضة التعذيب.

إن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبح السودان طرفاً فيها، تعتبر ملزمة قانونياً وتقتضي من الدولة احترام حقوق الإنسان المتضمنة فيها وحمايتها والإيفاء بها. وبالإضافة إلى الالتزامات التي تتبع من معاهدات حقوق الإنسان، ثمة معايير عديدة لحقوق الإنسان تتبع من معاهدات وتقدم تفاصيل بشأن الالتزامات الملزمة قانونياً والمتضمنة في هذه المعاهدات. وقد تم اعتماد مثل هذه المعايير غير القائمة على معاهدات، وغالباً بالإجماع، من قبل الهيئات السياسية للأمم المتحدة، من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المعايير ذات الصلة الخاصة بالقضايا المثارة في هذا التقرير:

- مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة.
 - مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.
 - المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة الناريه من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.
 - مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.
 - الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
 - الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.
 - القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
- إن السودان دولة طرف في الميثاق الأفريقي. وقد فُسرت أحكام الميثاق الأفريقي ومجموعة التدابير التي ينبغي أن تتخذها الدول الأطراف من أجل تنفيذ هذه الأحكام من قبل المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتفسيرها معتمد، وذلك ضمن سلسلة من المبادئ والإرشادات. ومن المبادئ ذات الصلة الخاصة بهذا التقرير:
- المبادئ والإرشادات المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا.
 - المبادئ التوجيهية والتدابير المتعلقة بحظر ومنع وقوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أفريقيا.
 - إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير في أفريقيا.
- وتنطبق التزامات السودان بحقوق الإنسان على الجميع بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو العرق أو السن،

وتنشرش بالمبادئ الأساسية، من قبيل عدم التعرض للتمييز والمساواة أمام القانون، التي تكفلها المادة 31 من الدستور الانتقالي لعام 2005.

ومع أن السودان ليس دولة طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإنه يظل يحمل على عاقله التزاماً نابعاً من معاهدات، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بمكافحة التمييز بكلفة أشكاله، ومنها التمييز ضد المرأة، وبحماية الحقوق الإنسانية والحربيات الأساسية للمرأة. ويعرب البروتوكول الملحق باليثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا، الذي وقع عليه السودان في يونيو/حزيران 2008، عن التزام السودان بإصلاح القوانين والممارسات الحالية التي تنطوي على تمييز، بهدف تعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

الحق في الحياة

إن المادة 4 من الميثاق الأفريقي والمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تكفلان الحق في الحياة. وبموجب أحکام هاتين المادتين، فإن لكل إنسان حق أصيل في الحياة، ويُحظر حرمانه منها بشكل تعسفي؛ ولا يجوز تقييد هذا الحق أو الانتهاك منه. كما أن الالتزام بحماية الحق في الحياة من القانون وحظر الحرمان من الحياة بصورة تعسفية، يفرض على الدولة التزاماً آخر بضمان إجراء تحقيق فعال في عمليات القتل غير المشروع، كذلك التي ترتكبها أجهزة الأمن من قبيل جهاز الأمن والمخابرات، وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة. إن عمليات القتل غير المشروع، التي تشمل الوفيات الناجمة عن الاستخدام المفرط أو التعسفي للقوة على أيدي أجهزة الأمن، فضلاً عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، تشكل انتهاكاً للحق في الحياة. إن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء تعتبر غير قانونية، وهي لذلك عمليات قتل متعمد تُنفذ بأوامر من الدولة أو بتوافقها أو بسكتها عنها.

ويقع على عاتق الحكومة واجب التعامل مع عمليات القتل غير المشروع على أيدي أجهزة الأمن، كجرائم تستوجب عقوبات مناسبة تأخذ خطورتها بعين الاعتبار، وذلك بموجب القوانين الجنائية الوطنية. كما أن الحكومة ملزمة بضمان إجراء تحقيقات وافية وعاجلة ومحايدة في جميع الحالات التي يُؤدي فيها استخدام القوة على أيدي أجهزة الأمن إلى الوفاة، وتقديم مرتكبي تلك الأفعال إلى العدالة حيثما يتبيّن أن هذه الحالات تصل إلى حد القتل غير المشروع.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر عقوبة الإعدام منتهى المعاملة القاسية واللإنسانية والمهينة، وانتهاكاً للحق في الحياة.

وتحظر اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إعدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة. ففي ديسمبر/كانون الأول 2009، أقر المجلس الوطني السوداني قانون الطفل لعام 2009، الذي يتضمن عدداً من الإصلاحات المرحب بها والتي تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل.

فمن بين أمور أخرى، رفع القانون سن المسؤولية الجنائية إلى 12 عاماً، وعُرِّفَ الطفل بأنه كل شخص يقل عمره عن 18 سنة⁶، وبذلك خلق ضمانة قانونية ضد محكمة الأطفال دون سن الثامنة عشرة كبالغين وإصدار أحکام بالإعدام بحقهم. بيد أن منظمة العفو الدولية لا تزال تشعر بالقلق لأن ثمة أطفالاً دون سن الثامنة عشرة، وبينهم ثمانية أطفال حُكموا على خلفية الهجوم على أم درمان، مازالوا محكومين بالإعدام في السودان.⁷

حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة
تنص المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو الحاطة بالكرامة». ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وجميع أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية واللإنسانية والمهينة في جميع الظروف. كما أن حظر التعذيب وغيره من

ضروب إساءة المعاملة هو قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي الذي لا يجوز لأية دولة الإخلال به، حتى الدول التي ليست أطرافاً في اتفاقية مناهضة التعذيب، كالسودان.

كما أن المادة 5 من الميثاق الأفريقي والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحظران التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وتعترف المادة 10 من العهد الدولي بحق جميع الأشخاص المحرمون من حريةهم في أن يعاملوا معاملة إنسانية. وتشدد المادة 5 من الميثاق الأفريقي والمادة 10 من العهد الدولي، كلتاهما، على احترام الكرامة المتأصلة للبشر.

وينص الدستور القومي الانتقالي للسودان لعام 2005 على الحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة. فالمادة 30 من وثيقة الحقوق تكفل حق كل شخص في توفير ظروف إنسانية له في الحجز وفقاً للمادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أن المادة 33 من وثيقة الحقوق تعيد التأكيد على الحظر المطلق للتعذيب والمعاملة القاسية واللإنسانية والمهينة.

إن حظر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة يشمل طائفة من الأفعال، ومنها العقوبات الجسدية كالجلد.

ونظراً للآلام الجسدية والعقلية الحادة التي يسببها، فإن الاغتصاب أو التهديد بالاغتصاب، من قبل عدد من أفراد قوات الأمن يعتبر شكلًا من أشكال التعذيب.

ووفقاً للتعليق العام رقم 20 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن الحبس الانفرادي لفترة طويلة قد يصل إلى حد التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة كما تنص عليه المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إن الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة تمتد إلى ما هو أبعد من الحظر القانوني للتعذيب، لتصل إلى التزام الدول بالتحقيق الفعال في أية مزاعم تعذيب (أو إساءة معاملة)، ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن تلك الأفعال، وعدم السماح بالتمتع بأية حصانات. كما تشمل الحماية من التعذيب التزام الدول بتحقيق جبر الضرر لضحايا التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.⁸

وعلاوة على ذلك، فإن التعليق العام 20 ينص على أن التزام الدول بحماية جميع الأشخاص من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة ينطبق على الفعل الذي يرتكبه شخص «يعلم بصفته الرسمية، أو خارج نطاق صفتة الرسمية، أو بصفته الخاصة». ⁹

وتنص المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل على حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية للأطفال. وتعيد المادة التأكيد على حق الأطفال في المعاملة الإنسانية وفي الكرامة، وتحمي الأطفال من الاعتقال التعسفي لفترات طويلة، مع ضمان حقوقهم في تلقي المراسلات والزيارات من عائلاتهم.

حالات الاحتجاء القسري

تتضمن المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاء القسري التعريف التالي لـ «الاحتجاء القسري»:

«لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ «الاحتجاء القسري» الاعتقال أو الاحتجاز أو الاحتجاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو

بدعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريرته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون».

تنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه «لا يجوز تعريض أي أشخاص للاختفاء القسري». وتفرض الاتفاقية حظراً مطلقاً على الاعتقالات السرية؛ إذ أن الاعتقال السري يعتبر أحد الممارسات التي تقضي على الحق في عدم التعرض للتعذيب. ولم يوقع السودان على هذه الاتفاقية على الرغم من أن العديد من «آليات الاجراءات الخاصة ما اتفقت تحثه على التوقيع عليها».¹⁰

وفي حين أن السودان ليس دولة طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن عمليات الاختفاء القسري تشكل انتهاكاً لطائفه من حقوق الإنسان، من قبيل حق الشخص في الحرية والأمن وحقه في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المنصوص عليها في معاهدات مختلفة، من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي أصبح السودان دولة طرفاً فيها. كما أنها تشكل انتهاكاً أو تهديداً خطيراً للحق في الحياة. وجميع هذه الحقوق منصوص عليها في الدستور القومي الانتقالي لعام 2005.

ويجب حظر عمليات الاختفاء القسري في جميع الظروف، كما يجب إجراء تحقيقات فعالة في الأنباء التي تتحدث عن وقوع هذه الحالات وتقديم مرتكيها إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي اتخاذ تدابير لمنع وقوع حالات الاختفاء القسري؛ ويتمثل أحد هذه التدابير الأساسية في فرض حظر مطلق على الاعتقالات السرية.

حظر الاعتقال غير القانوني أو التعسفي

تكفل المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 6 من الميثاق الأفريقي الحق في «حرية الشخص وأمنه». وفي حين أن المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحظر الاعتقال التعسفي، فإنها لا تحتوي على تعريف للاعتقال التعسفي أو الاعتقال غير القانوني. وأكد فقهاء القانون في هيئات حقوق الإنسان، ومنها لجنة حقوق الإنسان والميثاق الأفريقي، أن مصطلح «التعسفي» بحاجة إلى تفسير أوسع بحيث يشمل عناصر انعدام الملاعنة والظلم وعدم القابلية للتنبؤ به.¹¹

وحدد الفريق العامل المعنى بالاعتقالات التعسفية¹² ثلاث فئات واسعة من الحرمان التعسفي من الحرية:

- عندما يتوفّر أساس قانوني للحرمان من الحرية.
- عندما يكون الحرمان من الحرية نتيجة لمارسة حقوق الإنسان المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومنها الحق في حرية التنقل وحرية التفكير والضمير والدين وحرية التعبير والتجمع السلمي والاشتراك في الجمعيات والحق في المساواة أمام القانون.
- عندما يكون عدم مراعاة المعايير الدولية للمحاكمات العادلة خطيراً للغاية إلى حد أن الحرمان من الحرية يتخذ صفة تعسفية.¹³

إن الدستور القومي الانتقالي لعام 2005 يعيد التأكيد على حظر الاعتقال التعسفي بموجب المادة 29 من وثيقة الحقوق، التي تنص على أن «لكل شخص الحق في الحرية والأمان، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الحبس، ولا يجوز حرمانه من حريرته أو تقييدها إلا لأسباب ووفقاً لإجراءات يحددها القانون».

المحاكمات العادلة

تكفل المادتان 10 و (1) 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل شخص في محاكمة علنية وعادلة «مع توفير جميع الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه».

كما أن الالتزام الدولي للسودان ب توفير محاكمة عادلة لكل متهم أمام محاكم سودانية، إنما يُستمد من المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومن المادة 7 من الميثاق الأفريقي. فالمادة 14 تنص على أن «كل شخص الحق في أن يُنظر في قضيته بشكل عادل وعلني من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة منشأة بحكم القانون. وتقتضي المعايير الدولية من الدول أن تتحترم عدداً من الضمانات في أية محاكمة جنائية، بما فيها الحق في افتراض البراءة، وفي أن يتم إعلامه بصورة عاجلة بالتهم الموجهة إليه، والحق في توكيل محام من اختياره وفي الاتصال به بشعور من الثقة. وعلاوة على ذلك، فإن للمتهمين الحق في عدم إجبارهم على الاعتراف بالذنب، ويجب استبعاد أية أدلة تُترى تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، وتتوفر المبادئ والإرشادات المتعلقة بالحقوق في المحاكمات العادلة والمساعدات القانونية في أفريقيا التي وضعتها المفوضية الأفريقية، المزيد من التوجيهات المتعلقة بالحصول على مساعدة قانونية وأوضاع الاعتقال وغيرها من العناصر، من قبيل الإجراءات القضائية، التي تسهم في ضمان الحق في محاكمة عادلة.

وتکفل وثيقة الحقوق الحق في محاكمة عادلة بموجب المادة (3) 34 من الدستور القومي الانتقالي لعام 2005، التي تنص على أن «يكون لأى شخص تُتخذ ضده إجراءات مدنية أو جنائية، الحق في سماع عادل وعلني أمام محكمة عادلة مختصة وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون». كما تکفل المادة 34 حق المعتقل في إخباره فوراً بأسباب القبض عليه وإبلاغه بالتهمة الموجهة ضده. وتكرر المادة 34 حق المتهم في أن يحاكم حضورياً بدون إبطاء بآية تهم جنائية، بالإضافة إلى حقه في الدفاع عن نفسه من خلال محام من اختياره إذا كان ذلك ممكناً.

إن الالتزام بإتاحة محاكمة عادلة للمتهم مرتبط بالحق في الحياة في البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام كالسودان. فقد قال المقرر الخاص المعنى بالإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة: «إن تنفيذ حكم الإعدام الذي يصدر إثر محاكمة لم تُحترم فيها المعايير الأساسية للمحاكمات العادلة، كما تنص عليها المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يشكل انتهاكاً للحق في الحياة».¹⁴

قوانين الأمن في السودان

«يعرب المقرر الخاص عن قلقه العميق بشأن الظروف التي تمارس فيها أجهزة المخابرات سلطات القبض والاحتجاز، حيث لا يكون هناك إشراف قضائي فعال على أفعال هذه الأجهزة، الأمر الذي يؤدي إلى الإفلات من العقاب».¹⁵

وتنص المادة 4 من الدستور القومي الانتقالي لعام 2005 على أن الدستور «يؤسس على ويسترشد بـ» سيادة حكم القانون والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة.

بيد أن هذه المبادئ الأساسية في صلب الدستور تتعرض للخطر بسبب بعض القوانين الوطنية السودانية، كقانون الأمن الوطني.

لقد كان قوات الأمن الوطني لعام 1999 نافذ المفعول عندما كان يُرتكب معظم انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في هذا التقرير. وقد حل محله قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي أُقر في ديسمبر/كانون الأول 2009، ودخل حيز النفاذ في فبراير/شباط 2010.¹⁶

وتنص المادة 151 من الدستور القومي الانتقالي لعام 2005 على أن «جهاز الأمن الوطني يركز على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة إلى السلطات المعنية». إن هذه الرؤية لجهاز الأمن والمخابرات التي خلقتها اتفاقية السلام الشامل وتدفه إلى تضييق نطاق صلاحيات الجهاز في السودان، لم تتحقق في قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي أبقى على السلطات الواسعة التي يتمتع بها أفراد جهاز الأمن والمخابرات.

ومع أنه تم تقليص فترة الاعتقال لدى جهاز الأمن والمخابرات المسموح بها من دون إشراف قضائي بموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010، فإن القانون الجديد حافظ على سلطات أفراد الجهاز في التفتيش والقبض والاعتقال والاحتجاز من دون إشراف قضائي. وتعتبر هذه الأحكام عائقاً رئيسياً أمام احترام حقوق الإنسان في السودان وحمايتها. وقد أبقى قانون عام 2010 على سلطات جهاز الأمن والمخابرات، مثلاً أبقى قانون عام 1999 على سلطات الجهاز التي منحه له قانون الأمن لعام 1995. وعليه فإن القانون فشل في مواءمة قوانين الأمن الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقد أسممت قوانين الأمن الوطني المتعاقبة في خلق ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يمكن لأفراد جهاز الأمن والمخابرات ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من دون إشراف قضائي على أفعالهم ومن دون التعرض للمساءلة.

ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك في سلطة التفتيش الممنوحة بموجب المادة 30 (ب) من قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999، والمادة 50 (ب) من قانون الأمن الوطني لعام 2010. إذ ينص القانون على أن أفراد جهاز الأمن والمخابرات يتمتعون بسلطة التفتيش بشرط الحصول على أمر كتابي من مدير الجهاز. ولطالما استُخدمت سلطة التفتيش بصورة واسعة النطاق من جانب الجهاز، وغالباً ما كان ذلك يشكل انتهاكاً لحق الأشخاص في التمتع بالخصوصية. كما استُخدمت لترهيب ومضايقة منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني.

ونثمة مثال آخر على اتساع سلطات جهاز الأمن والمخابرات بموجب قوانين الأمن الوطني، ويتعلق بسلطة الاستيلاء على الأصول والأموال. ومرة أخرى، أدى ذلك إلى ارتكاب عدد من الانتهاكات وإلى استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان بوجه خاص. بيد أن أكثر سلطات جهاز الأمن والمخابرات اتساعاً تظل سلطة القبض والاحتجاز، وهي مصدر معظم انتهاكات حقوق الإنسان الواردة في هذا التقرير.

القبض والاحتجاز

... ينبغي إصلاح سلطات القبض والاحتجاز الواسعة (المادة 31 والمادة 33 من قانون الأمن الوطني)،
وإنشاء آلية للإشراف القضائي.¹⁷

فقد سمحت المادة 30 من قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999 لأفراد جهاز الأمن والمخابرات بالقبض على أي شخص واحتجازه بهدف استجوابه والتحقيق معه لمدة ثلاثة أيام من دون أي إشراف مستقل. وقد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها التعذيب، أثناء فترة الأيام الثلاثة تلك.

وبعد مرور الأيام الثلاثة الأولى، يجوز لمدير جهاز الأمن والمخابرات تمديد فترة الاحتجاز لشهر واحد. وعندما يكون الشخص محتاجاً للاشتباه في ارتكابه «جريمة ضد الدولة»، فإنه يجوز لمدير الجهاز تمديدها لشهر آخر. وفي مثل هذه الحالات، أي بعد شهرين، يستطيع المدير الطلب من مجلس الأمن القومي تمديد فترة الاحتجاز لشهرين آخرين.

وأعطت المادة 31 من قانون قوات الأمن الوطني مدير جهاز الأمن والمخابرات سلطة تمديد الاحتجاز إلى مدة أقصاها ستة أشهر في الحالات التي تنطوي على خطر «ترويع المجتمع وتعريض أمن وسلامة المواطنين للخطر»،

من خلال السطو أو «الفتنة الدينية أو العرقية». وبعد مرور ستة أشهر، يجوز للمدير أن يطلب من مجلس الأمن الوطني تحديد فترة الاحتجاز لثلاثة أشهر أخرى، وفي هذه الحالة يُسمح للمعتقل بتقديم شكوى إلى قاض مختص. وعلى الرغم من هذه النافذة الصغيرة للمراجعة القضائية يمكن اعتقال الشخص من دون تهمة لمدة تسعه أشهر في حجز جهاز الأمن والمخابرات.

بيد أن قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي أبقى على سلطة القبض والاحتجاز في أيدي أفراد جهاز الأمن والمخابرات، يتضمن بعض الاختلافات عن قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999، ومنها فترة الاعتقال المسموح بها من دون تهمة أو مراجعة قضائية. وتنص المادة 50 من قانون الأمن الوطني لعام 2010 على أنه يجوز لجهاز الأمن والمخابرات القبض على أي شخص أو احتجازه لفترة تصل إلى 30 يوماً من دون مراجعة قضائية وبعدها يمكن تتمديد الاحتجاز لمدة لا تزيد على 15 يوماً إذا اعتبر المدير أن ذلك ضروري لاستكمال التحقيق. ولا يحدد قانون عام 2010 الأسباب التي تبرر مثل هذه الاعتقالات.

وبموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010، يمكن للمدير أن يحيل قضية ما إلى مجلس الأمن الوطني، الذي يستطيع بدوره تمديد فترة الاحتجاز لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر. ويعتبر هذا التمديد سارياً في الحالات التي يعتقد فيها المدير أنه ينبغي استكمال التحقيق من أجل تجنب الأخطار التي تهدد سلامة الناس وأمنهم، من بين أمور أخرى، وتجنب العنف السياسي والتآمر على البلد أو الإخلال بالسلام. وتنص المادة (10) 51 من قانون الأمن الوطني لعام 2010 على السماح للمعتقلين بالمثل أولئك المحاكم إذا كانوا محتجزين في حجز جهاز الأمن والمخابرات لفترة أطول من تلك التي تنص عليها المادة 50.

وبموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010، فإن فترة الاحتجاز لدى جهاز الأمن والمخابرات من دون أية مراجعة قضائية يمكن أن تدوم لفترة أربعة أشهر ونصف الشهر.

وتشير السوابق إلى أن المعتقلين غالباً ما يحرمون من رؤية عائلاتهم ومن مراجعة المحامين والأطباء أثناء وجودهم في حجز جهاز الأمن والمخابرات. وبموجب قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999، كان يُسمح للمعتقلين بالاتصال بعائلاتهم فقط، من دون تلقي زيارات منها. بيد أن قانون عام 2010 يكفل الحق في الزيارات العائلية وفي الحصول على الرعاية الطبية بموجب المادة 51 من القانون.

وفي الوقت الذي كان قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999 يحرم المعتقلين من الحق في تلقي زيارات عائلية والالتقاء بالمحامين، فقد ردت الحكومة السودانية على توصية مجموعات الخبراء التابعة للأمم المتحدة بضرورة السماح بالزيارات العائلية للمعتقلين بالقول: «في الممارسة العملية، يتلقى السجناء عدة زيارات أسبوعية من أفراد عائلاتهم، ويُسمح لهم بالتحدث إلى محاميهم ما دام ذلك لا يؤثر على سير التحقيقات الأمنية».¹⁸

بيد أن الواقع مختلف جداً. فغالباً ما تقضي العائلة أشهراً من دون الحصول على معلومات أساسية بشأن قريبتها، بما في ذلك تأكيد احتجازه لدى جهاز الأمن والمخابرات ومكان وجوده وحالته الصحية. وهذا لا يشكل انتهاكاً للالتزامات السودان الدولية فحسب، وإنما أيضاً لل المادة 32 من قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999، التي تكفل حق المعتقلين في الاتصال بعائلتهم. كما تكفل المادة 51 من قانون الأمن الوطني حق الشخص المقبوض عليه في إبلاغ عائلته باعتقاله وفي الاتصال بعائلته ومحامييه مادام ذلك لا يشكل خطراً على «سير الاستجواب والنقضي والتحقيق». إن الصيغة الغامضة، الموجوبة أيضاً في قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999 فيما يتعلق بالزيارات العائلية، تسمح لجهاز الأمن والمخابرات بحرمان المعتقلين من الاتصال بالعالم الخارجي بناء على تقديراته.

ولا يكفل أي من القانونين المذكورين حق المعتقل في الطعن بأسس اعتقاله أمام محكمة مختصة. وهذا الحق، المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي، يشكل ضمانة أساسية ضد الاعتقال التعسفي وغير القانوني. وقالت لجنة حقوق الإنسان إنه لا يجوز الإخلال بمثل هذه الضمانة في أي وقت، بما في ذلك أوقات الطوارئ.¹⁹

الحصانة التي يتمتع بها أفراد جهاز الأمن الوطني السوداني

«تكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها من أن قانون قوات الأمن الوطني يوفر ... حصانة إجرائية على الأفعال التي يرتكبها أفراد الأمن الوطني والتي يجب أن تخضع للمساءلة الجنائية».²⁰

كما أن المادة (3) من قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999 توفر لأفراد جهاز الأمن والمخابرات ومعاونيه²¹ الحصانة من الإجراءات الجنائية والمدنية لارتكاب أفعال ذات صلة بعملهم الرسمي. ولا يجوز إسقاط الحصانات إلا من قبل مدير جهاز الأمن والمخابرات، عندما يبدو أن أفعالهم ليست مرتبطة بعملهم الرسمي. بل إن المادة 33 في الممارسة العملية، توفر لأفراد جهاز الأمن والمخابرات الحصانة من المقاضاة على جميع الجرائم التي يرتكبونها في مجرى عملهم.

ورداً على توصية مجموعة الخبراء بإلغاء الحصانات عن أفراد جهاز الأمن والمخابرات، قالت الحكومة إن الحصانات «إجرائية وليس جوهيرية» وأن «الممارسة المتبعة هي إسقاط حصانة الشخص عندما تظهر أدلة أولية تبرر توجيه تهم للشخص».²²

وقد أبقى قانون الأمن الوطني لعام 2010 على الحصانة نفسها لأفراد جهاز الأمن والمخابرات ومعاونيه. فال المادة (3) 52 كررت عبارات المادة 33 من قانون قوات الأمن الوطني، حيث منحت الحصانة لأفراد جهاز الأمن والمخابرات بالنسبة لجميع الأفعال التي يرتكبونها في مجرى عملهم، طالما لم يتم إسقاط هذه الحصانة من قبل مدير الجهاز.

وتنص المادة (1) 52 على أنه لا يعتبر جريمة أي فعل يرتكبه أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني أثناء تأدية واجباتهم «وبنوايا حسنة». إن عدم حصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي أفراد جهاز الأمن والمخابرات على إنصاف قانوني يُظهر أن هذه الحصانات، حتى لو كانت إجرائية في القانون، إنما هي جوهيرية في الممارسة. وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من توثيق ولو حالة واحدة رُفعت فيها الحصانة عن أحد، وخضع فيها أي من أفراد جهاز الأمن والمخابرات للتحقيق والملاحقة القضائية على ارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان.

3. عمليات الاعتقال التعسفي وحالات الاحتفاء القسري

«إن ما اعتدنا على استنكاره فيما يتعلق ببيوت الأشباح هو عدم السماح لنا برؤية المعتقلين. إن ما الفرق الذي تُحدثه معرفتنا بمكان احتجازهم من دون أن نلتقي بهم أو نطلع على أية معلومات بشأن أوضاعهم؟»

موظف في إحدى منظمات حقوق الإنسان

على الرغم من تأكيدات الحكومة السودانية بأنها أغلقت جميع «بيوت الأشباح» فإن لدى منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة بها تفيد بأنه لا تزال هناك أماكن اعتقال سرية يديرها جهاز الأمن والمخابرات.

وقد تضمن تقرير مجموعة الخبراء الخاصة بدارفور الصادر في يونيو/حزيران 2007، توصية إلى حكومة السودان بضرورة «إغلاق جميع أماكن الاعتقال غير الرسمية» (التوصية رقم 1.4.2). كما تضمن التقرير رد الحكومة، الذي قال إنه «لا توجد أماكن اعتقال غير رسمية». ²³

وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة، فإن استخدام أماكن الاعتقال السرية وغير الرسمية، وهي ممارسة قديمة من ممارسات جهاز الأمن والمخابرات، لا يزال شائعاً على نطاق واسع. فقد شهد عدد كبير من المعتقلين السابقين بأنهم احتجزوا لفترة من الزمن في مكان سري، حيث لم يُسمح لهم بالاتصال بمحاميهما أو بعائلاتهم أو بالحصول على رعاية طبية. وقال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إن أحد الناجين من التعذيب، كان قد احتجز في أحد «بيوت الأشباح» في عام 1991، قُبض عليه مرة أخرى في عام 2008. وقد شاهد كتابات على جدار زنزانته كان قد تركها نزيل سابق شاركه الزنزانة نفسها في عام 1991.

وفي ملاحظاتها الختامية في عام 2007، أعربت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن بواعث قلقها بشأن الأنباء العديدة التي تلقتها حول «بيوت الأشباح» و«مراكز الاعتقال السرية». ²⁴ كما أعربت المقررة الخاصة عن بواعث قلق مماثلة بشأن أماكن الاعتقال غير الرسمية في تقريرها النهائي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2009. ²⁵

إن تاريخ السنتين الماضيتين يُظهر بوضوح أن الحكومة قبضت على مدافعين عن حقوق الإنسان ومعارضين سياسيين وصحفيين ونشطاء في منظمات المجتمع المدني وأفراد من الأقلية الإثنية واحتجزتهم. وقد وصلت عمليات الاعتقال إلى ذروتها في أوقات التوترات السياسية، من قبيل الفترة التي أعقبت الهجوم الذي وقع على أم درمان في مايو/أيار 2008، وقبل مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير في يوليو/تموز 2008 وبعد إصدارها، وعقب الانتخابات التي جرت في أبريل/نيسان 2010.

وانطلاقاً من بواعث قلقها بشأن الآتباء المتعلقة بعمليات الاختفاء القسري في السودان طلب الفريق العامل المعنى بعمليات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة، مراراً وتكراراً، السماح لها بزيارة السودان. ولكن الحكومة تجاهلت الطلبات التي قدمها الفريق العامل في ديسمبر/كانون الأول 2005 وأبريل/نيسان 2008 ويوليو/تموز 2009. ومع ذلك، فقد نقل الفريق العامل إلى الحكومة السودانية عدة حالات، منها حالات المضایقة وإساءة المعاملة التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان وعائالت المختفين.

وفي تقريرها الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2009، قدر الفريق العامل عدد حالات الاختفاء التي لم يُعرف مصيرها بعد في السودان بنحو 172 حالة، لم تقدم الحكومة أية معلومات بشأنها. وأعرب عن بواعث قلقه من تزايد عدد حالات الاختفاء في السودان، فضلاً عن «احتمال عدم الإبلاغ عن حالات ربما تحدث في أجزاء أخرى من البلاد، ومنها دارفور».²⁶

حملة قمعية ردًّا على مذكرة المحكمة الجنائية الدولية

«إن اعتقال المعارضين السياسيين، والأشخاص المشتبه في ضلوعهم في أنشطة الجماعات المتمردة، والمدافعين عن حقوق الإنسان على أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني لفترة طويلة أدى إلى نشوء بواعث قلق مؤثثة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان».²⁷

في أعقاب قرار المحكمة الجنائية الدولية القاضي بإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير في مارس/آذار 2009، تم طرد 13 منظمة إنسانية دولية من السودان. كما تم إغلاق ثلات منظمات إنسانية وحقوقية وطنية.

أما المنظمات الوطنية الثلاث التي أُغلقت بقرار من مفوضية العون الإنساني السوداني فهي: مركز «أمل» لمعالجة وتأهيل ضحايا التعذيب، ومركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة، والمنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية.

وتعرض موظفو المنظمات الوطنية والدولية على السواء للمضایقة، وأحياناً للتهديد، من قبل جهاز الأمن والمخابرات. وشنّ أفراد هذا الجهاز غارات منظمة على عدة منظمات واستولوا على ممتلكات، منها وثائق ومعدات المكاتب كالحواسيب، بالإضافة إلى مقتنيات شخصية.²⁸ وفرّ من البلاد عدد من الموظفين المحليين في عدة منظمات، خوفاً من التعرض للأضطهاد على أيدي جهاز الأمن والمخابرات.

وقدم كل من مركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة، والمنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية دعاوى استئناف ضد قرار الإغلاق. وفي 22 أبريل/نيسان 2010، كسبت المنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية دعوى الاستئناف. وقررت وزارة الشؤون الإنسانية أن قرار حل المنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية لم يستند إلى أساس قانوني، وأنه كان خارج إطار السلطة القانونية لمفوض العون الإنساني السوداني، وكان يُفترض أن يُسمح للمنظمة باستئناف أنشطتها والحصول على تعويضات من مفوضية العون الإنساني السوداني.

وفي 11 أبريل/نيسان 2009، قبض أفراد جهاز الأمن والمخابرات على مدير مركز «أمل» لمعالجة وتأهيل ضحايا التعذيب في الفاشر بشمال دارفور. واقتيد مدير المركز محمد المحجوب من منزله إلى مركز الاعتقال التابع لجهاز الأمن والمخابرات في الفاشر، حيث أحُجز بمotel عن العالم الخارجي. وفي 17 أبريل/نيسان أطلق سراحه من دون تهمة. وقبل اعتقاله كان جهاز الأمن والمخابرات قد أمره بعدم مغادرة الفاشر بموجب قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999. وتم تقييد حريته في التنقل مرة أخرى، وظل خاضعاً لمراقبة جهاز الأمن والمخابرات لفترة من الوقت بعد إطلاق سراحه.

ويُذكر أن محمد المحجوب واحد من عديدين من نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، منمن قُبض

عليهم بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير. ويبدو أنه كان محتجزاً بسبب ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية ليس إلا.²⁹

وقالت المقررة الخاصة المعنية بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في يونيو / حزيران 2009، إنه خلال الفترة التي أعقبت الإعلان عن مذكرة اعتقال الرئيس البشير، ذكرت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يونامي) 16 حالة توقيف واحتجاز، جميعها «لأسباب تتعلق بالتأييد المزعوم لقرار المحكمة الجنائية الدولية، أو بتقديم معلومات إلى المجتمع الدولي».³⁰ وذكر أن البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وثّقت أربع حالات تتعلق بالمعاملة القاسية واللإنسانية والمهينة، وسبع حالات تتعلق بالدافعين عن حقوق الإنسان وموظفي المنظمات غير الحكومية ونشطاء المجتمع المدني الذين تعرضوا للتهديد والمضائق على أيدي جهاز الأمن والمخابرات. ووفقاً للمقررة الخاصة، فقد اتسع نطاق الرقابة الحكومية ليشمل المحامين الخاصين الذين يمثلون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

في 28 أغسطس / آب 2009، قبض جهاز الأمن والمخابرات في الخرطوم على عبدالمجيد صالح، وهو مدافع عن حقوق الإنسان من أصل دارفوري. وعلى الرغم من استفسارات عائلته والجهود التي بذلت من أجل معرفة مكان وجوده وسبب احتجازه، فإن جهاز الأمن والمخابرات لم يفصح عن أية معلومات بهذا الشأن لمدة شهر كامل. ولم يُسمح لعائلته برؤيته خلال الشهر الأول لاعتقاله في حجز جهاز الأمن والمخابرات، حيث كان معتقلًا بمعزل عن العالم الخارجي. وقد احتجز حتى شهر يناير / كانون الثاني 2010، وتنقل بين أماكن اعتقال مختلفة، بعضها معترف به، وبعضها الآخر غير رسمي. وخلال تلك الفترة بأكملها، لم يمثل أمام محكمة لمراجعة مدى قانونية اعتقاله. وفي 16 يناير / كانون الثاني 2010، أطلق سراحه من دون توجيه أية تهمة له. وفي 28 مارس / آذار 2010، قبض جهاز الأمن والمخابرات على عبدالمجيد صالح مرة أخرى في الخرطوم. وكان في ذلك الوقت يعمل مع إحدى الهيئات التي تقوم بمراقبة الانتخابات. وذكر أنه تم استجوابه بشأن عمله قبل إطلاق سراحه في اليوم نفسه.

في الفترة بين مارس / آذار ومايو / أيار 2009، قبض على نحو 20 طالباً في جامعات الخرطوم. وقد قبض عليهم أثناء مسيرات مؤيدة للمحكمة الجنائية الدولية. نظمّها طلبة يُعتبرون من مؤيدي جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد - وهو جماعة معارضة مسلحة تتمركز في دارفور.

وقد احتجز معظمهم لبضعة أيام على أيدي جهاز الأمن والمخابرات، ثم أطلق سراحهم من دون توجيه أية تهم إليهم.

ونُكِر أن الأشخاص الذين أطلق سراحهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ومنها «الضرب بالقبضات والحبال وأسلال الكهرباء والعصي وأعصاب البنادق». وقد تعرض أحد الطلاب للتعذيب بالصدمات الكهربائية بحسب ما زعم.

وظل سبعة طلاب قيد الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أشهر. من دون السماح لهم بالاتصال بمحام أو بعائلاتهم. ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بمكان احتجازهم. وفي فبراير / شباط 2010 أطلق سراحهم.

عمليات الاعتقال المرتبطة بأحداث أم درمان

في 10 مايو / أيار 2008، قبض على يوسف (اسم مستعار)، لدى وصوله إلى الخرطوم قادماً من الجزيرة في شرق السودان. وكان في محطة حافلات، مع ثلاثة من أصدقائه، يحاولون شراء تذكرة سفر إلى دارفور في اليوم التالي، عندما تقدم نحوهم ستة رجال يرتدون الزي الرسمي، وطلبو من يوسف وأصدقائه وضع حفائدهم أرضاً، وقاموا بتقييدهم. ثم قاموا بتقييد أيدي الرجال خلف ظهورهم واقتادوهم إلى مركز للشرطة في أم درمان.

وكان في مركز الشرطة نحو 150 شخصاً، جميعهم دارفوريون على حد قول يوسف. ولم تستطع الشرطة إيواء القادمين الجدد، فقام أفراد من جهاز الأمن والمخابرات بتقييد المعتقلين الأربعين إلى سور يقع خارج مركز الشرطة. ثم تقدم أفراد جهاز الأمن والمخابرات نحو المعتقلين لضريهم بخراطيم بلاستيكية. وقد انهار أحد الرجال، الذي كان يعاني من مشكلة في الكلى، وكان قد أخطر أفراد جهاز الأمن والمخابرات بذلك. ولم يتوقفوا عن ضريه إلا بعد ذلك.

وشاهد يوسف معتقلاً آخر من دارفور وهو يتعرض للضرب بعقارب مسدس، ثم ينهر. وقد اقتاده أفراد جهاز الأمن والمخابرات، ولم يعودوا به. وقال يوسف إنه نُقل مع نحو 150 رجلاً آخر في مركبات مختلفة إلى المكتب السياسي لجهاز الأمن في الخرطوم بحري، حيث تم استجوابه.

وفي 13 مايو/أيار 2008، تم نقل يوسف وأصدقائه إلى أم درمان، حيث حرروا وطلب منهم الذهاب إلى بيتهم. وقال أفراد جهاز الأمن والمخابرات ليوسف إنهم سيظلون على اتصال به. وقد أعادوا له ملابسه ومقنياته الأخرى، ولكنهم لم يعيدوا إليه نقوده وهاتفه الخلوي.

خلال الأيام التي أعقبت الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في مايو/أيار 2008، قام جهاز الأمن والمخابرات بتمشيط شوارع الخرطوم وأم درمان بحثاً عن أعضاء مزعومين في حركة العدل والمساواة، والقبض على مدنيين. وتمت إقامة نقاط تفتيش وتسيير دوريات في جميع أنحاء المدينة. وعلى الرغم من عدم الكشف عن أرقام رسمية، فإن أرباء متعددة تشير إلى اعتقال حوالي 1000 شخص على أيدي جهاز الأمن والمخابرات، الذي قام أيضاً بشن غارات على منازل دارفوريين يعيشون في أم درمان، واعتقال عائلات بأكملها في بعض الأحيان.

وقد تم اعتراض العديد من الأشخاص وقبض عليهم في الشوارع وعلى متن الحافلات وفي منازلهم. وبحسب الأرباء التي جمعتها منظمة العفو الدولية، فقد تم اعتراض أشخاص بسبب لونهم ولهجتهم وهوبيتهم الإثنية المفترضة.

وتحدث مدافعون عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية عن حالات طلب فيها من بعض الأشخاص أن يلفظوا كلمات معينة، بهدف تحديد هويتهم عن طريق لهجتهم.

وقد وقعت الغارات بشكل رئيسي في منطقة الخرطوم الكبرى وفي أجزاء أخرى من البلاد كدارفور. وفي بعض المدن السودانية، ومنها مدن جنوب السودان، تم استدعاء أشخاص لمراجعة مقر جهاز الأمن والمخابرات في الخرطوم. وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة قائمة بالأشخاص «المطلوبين»، تم توزيعها على منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، وعلى البلدان الصديقة للسودان، كمصر والإمارات العربية المتحدة. كما اعتقل أشخاص في بلدان أخرى من قبيل اليمن والإمارات العربية المتحدة بناء على هذه القوائم. وفي حين أن القرار بتسليمهم قد فشل نتيجة لتدخل المفهوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية، ومنها منظمة العفو الدولية، فقد اعتُقل ما لا يقل عن أربعة أشخاص، وقضى أحدهم بضعة أشهر في جزء الإمارات العربية المتحدة بانتظار ترحيله إلى بلد ثالث. وكان بعضهم قد غادر السودان قبل أكثر من 10 سنوات. وحصل شخص واحد على الأقل على صفة لاجئ معترف بها في وقت القبض عليه في اليمن.

وقد استهدفت عمليات الاعتقال الدارفوريين بشكل رئيسي، ولاسيما من جماعة الزغاوة الإثنية، مع أنه قُبض على عدد من السودانيين غير الدارفوريين للاشتباه في ضلوعهم بشكل ما في إيواء أعضاء حركة العدل والمساواة المزعومين. وكان بعض المقبوض عليهم سودانيون من يعيشون في شرق تشارد، بينما زعم أن آخرين كانوا مواطنين تشاراديين.

وعقب الهجوم مباشرة، تم القبض على عدد من زعماء وأعضاء المعارضة السياسية، ولاسيما الدارفوريين بشكل

أساسي، واحتجازهم تعسفاً. ففي 12 مايو/أيار، قُبض على حسن عبدالله الترابي وعدد من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي. وتم استجواب الترابي ثم إطلاق سراحه بعد قضاء نحو 12 ساعة في حجز جهاز الأمن والمخابرات.

وخلال الشهر الذي أعقب الهجوم، قُبض على أشخاص من شتى المشارب بينهم مزارعون وأعضاء في جماعات المعارضة السياسية المختلفة وتجار وطلبة وصحفيون ومحامون ومدافعون عن حقوق الإنسان وسائقو شاحنات وموظفو حكوميون.

في 14 مايو/أيار 2008 قُبض جهاز الأمن والمخابرات على الغالي يحي شقيفات، وهو صحفي ورئيس رابطة إعلاميي وصحفيي دارفور. واقتيد إلى مكان اعتقال مجهول، وُحرمت عائلته من رؤيته، ولم يتم إبلاغها بمكان وجوده.

وخلال الأيام القليلة الأولى من فترة اعتقاله، أحجز الغالي يحي شقيفات مع نحو 150 معتقلًا، تعرّف على بعضهم. وقد وصف لمنظمة العفو الدولية الأوضاع والمعاملة التي تعرضوا لها، ومنها الحرمان من النوم وحصص الطعام. وقال إنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه. كما وصف لمنظمة العفو الدولية كيف لم يكن يُسمح للمعتقلين بالذهاب إلى الحمام، إلا مرتين في اليوم، ولم يُسمح لهم بالوضوء. وكانت مصايف الإنارة تظل مضاءة طوال الليل، كما كانوا يُجبرون على البقاء معرضاً للشمس خلال النهار والجلوس على أسطح ساخنة جدًا. وخلال الأيام القليلة الأولى، كان يتم استدعاء المعتقلين للاستجواب كل ساعتين، ولم يُسمح لهم بالتحدث إلى بعضهم بعضاً.

وقال شقيفات لمنظمة العفو الدولية إن الجرحى من أعضاء حركة العدل والمساواة كانوا محتجزين في مركز الاعتقال نفسه، الذي كان يعيق براحة الدم والقدارة. ولم يحصل المعتقلون على رعاية طيبة. وقال إن «كل شخص تعرض للإهانة والمضايقة».

وفي 22 يوليو/تموز 2008، أطلق سراح الغالي يحي شقيفات، وهو يعيش الان في المنفى.

كان عبدالعزيز [اسم مستعار] في دارفور وقت وقوع الهجوم على أم درمان، وذهب إلى الخرطوم للاحتفال بعرسه الذي كان سيتم بعد بضعة أيام. وقد قُبض عليه ليلة سفره جواً إلى الخرطوم واحتجز لعدة أيام. ثم أطلق سراحه من دون تهمة ومن دون إعطائه أية معلومات حول سبب القبض عليه واحتجازه.

واحتجز بعض الأشخاص الذين اعتقلهم جهاز الأمن والمخابرات تعسفاً لعدة أيام، بينما احتجز آخرون لعدة أشهر. واحتجز بعضهم الآخر لمدة 18 شهراً من دون توجيه لهم إليهم في أية مرحلة.

ولم تعلن الحكومة رسميًا حالة الطوارئ العامة في البلاد، وهي خطوة تعتبر أساسية في ما يتعلق بالتنصل الذي من شأنه أن يقيّد تنفيذ حقوق معينة يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية بسبب وجود خطر يهدّد «حياة الأمة». وحتى لو أعلنت حالة الطوارئ، فإن المادة (2) من العهد الدولي المذكور لا تبيّن مخالفات أحكام معينة، ومنها المادة 6، 7، اللتان تكفلان الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة. كما أن أية مخالفات محتملة يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة مع الأوضاع الملحة وألا تتطوّر على تمييز.³¹ أما استهداف الأشخاص من أصل دارفوري خلال أحداث أم درمان فقد انطوى على تمييز صارخ.

وأشارت الدراسة المشتركة حول الممارسات العالمية المتعلقة بالاعتقال السري في سياق مكافحة الإرهاب، والتي قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني 2010، إلى «التشدق بخطاب

مكافحة الإرهاب» من قبل حكومة السودان وغيرها من حكومات الدول الأخرى فيما يتعلق بالاعتقال السري للمعارضين السياسيين.³²

وخلال الأسابيع التي أعقبت الهجوم، رفضت الحكومة الاعتراف بأماكن وجود الأشخاص المعتقلين أو الكشف عن أماكن اعتقالهم وأوضاعهم. وبعد مضي ثلاثة أشهر، أي في أغسطس/آب، ذكر أن مئات الأشخاص ظلوا محتجزين في أماكن اعتقال لم يُنصح عنها، ومحروميين من الاتصال بالعالم الخارجي». ³³

ووفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية من مصادر متعددة، فإن ثمة نحو 200 شخص معتقلين تعسفيًا إثر هجوم أم درمان، ومن لا تزال مصادرهم وأماكن وجودهم غير مؤكدة حتى يومنا هذا. ولا تتوفر معلومات تذكر بشأن أوضاعهم، ولم تصدر حكومة السودان أي بيان رسمي تعترف فيه باعتقال هؤلاء الأشخاص وبأماكن وجودهم. إن منظمة العفو الدولية تعتبر هؤلاء ضحايا محتملين لعمليات الاختفاء القسري في السودان.

وفي أبريل/نيسان 2010 كشفت الحكومة النقاب عن أنها دفنت جثث 108 أشخاص، جميعهم من المقاتلين المزعومين التابعين لحركة العدل والمساواة. وذكرت الحكومة أنه تم إجراء فحوص الحمض النووي قبل دفن الموتى، ولكنها لم تعلن على الملاية معلومات تتعلق بأولئك الأشخاص.

هاشم عبدالشكور هاشم هو أصغر المعتقلين سنًا لدى جهاز الأمن والمخابرات. فقد كان عمره لا يزيد على تسعة أشهر عندما اعتقل مع والدته زبيدة صندل حجار وختنه زهرة صندل حجار في 8 يونيو/حزيران 2008. وينذكر أن عبدالشكور هاشم ضرار هو زوج زبيدة، وهو محام وعضو في رابطة محامي دارفور. وقد قبض عليه جهاز الأمن والمخابرات في الخرطوم في 14 مايو/أيار 2008، ثم احتجز بمعزل عن العالم الخارجي في مكان مجهول في ذلك الوقت.

وقد حضر عملاء جهاز الأمن والمخابرات إلى منزل العائلة في الخرطوم، وادعوا أنهما جاءوا لتوصيل زبيدة وهاشم لزيارة والد هاشم في السجن. وطلب من زهرة مرافقتهم في تلك الزيارة. ييد أن عملاء جهاز الأمن والمخابرات اقتادوا المرأةين والطفل إلى مكان اعتقال مجهول، حيث احتجزوا معاً بمعزل عن العالم الخارجي إلى أن أطلق سراحهما.

وكلتا المرأةين شقيقان لاحذ زعماء حركة العدل والمساواة، وهو سليمان صندل حجار. وقد احتجزوا في مراكز اعتقال وأماكن احتجاز غير رسمية مختلفة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات. وذكر أنه كان يجري استجواب المرأةين كل بضعة أيام بشأن مكان وجود شقيقهما.

كان طعامهما رديئاً يتكون من الفول السوداني. وقالت زبيدة إن الطعام كان مالحا، وغالباً ما كان غير صالح للأكل. وفي مرحلة ما، نقلوا إلى مركز اعتقال مكتظ بالنزلاء، وأجبروا على قضاء أيام بأكملها تحت حر الشمس. وفي بعض الأوقات أُضفت المرأةن في زنزانة صغيرة ومضطربتين لعمل فراش مؤقت لهاشم من تويههما. ووصفت زبيدة كم كان قاسيًا على الطفل أن ينام على أرضية الزنزانة، وأنه كان ينام بين زراعيها خلال النهار بشكل أساسي.

وأُصيب هاشم بالتهاب في عينه في الحجز، ولكنه لم يُعرض على طبيب. وهدروا زبيدة غير مرأة بأنهم سيأخذون هاشم منها إذا لم «تعترف» بمكان وجود شقيقها.

وفي 20 أغسطس/آب 2008، أطلق سراح المعتقلين الثلاثة.

4. التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة

«إن المرء يفقد إنسانيته، ولا يعود مهتماً إن بقي على قيد الحياة أم فارقها.»

ناشط من دارفور، تعرض للتعذيب على أيدي أفراد جهاز الأمن والمخابرات في الخرطوم

في 20 مارس/آذار 2009 قبض جهاز الأمن والمخابرات على أحمد علي محمد عثمان، وهو طبيب معروف باسم أحمد سردوب. وكان أحمد سردوب ناشطاً سياسياً منخرطاً في عدد من مبارات المجتمع المدني، وعمل في دارفور إبان النزاع، حيث كان يقدم المساعدة إلى الناجيات من الاغتصاب.

وكتب مقالة في منتدى سوداني على شبكة الإنترنت انتقد فيها القرار الذي اتخذه الحكومة بطرد المنظمات الإنسانية من السودان، وطالب بالمساءلة على الجرائم التي ارتكبت في دارفور. وبعد نشر المقالة، تلقى تهديدات، وذكر أن أفراد جهاز الأمن والمخابرات كانوا يتبعقونه. وفي حوالي الساعة الحادية عشرة من مساء يوم 20 مارس/آذار، وبينما كان في الشارع خارج شقته، فُز عدد من الرجال من شاحنة من طراز توبوتا وأرغموه على الركوب معهم تحت تهديد السلاح، واقتيد إلى مكان مجهول، حيث، حسب أقواله، كان باستطاعته سماع صوت امرأة تبكي وتصرخ من أجل وقف تعذيبها.

وفي الساعات التي تلت ذلك، تعرض أحمد سردوبي للتعذيب، فقال: «وضعنوني على كرسي وأمسكوا بذراعي وقدميه، بينما ضربوني آخرون على ظهري ورجلٍ وذراعٍ بادأة تشبه سلك الكهرباء. وركلوني على خصتي مراراً وتكراراً في الوقت الذي كانوا يتحدثون فيه عن التقرير المتعلق بالاغتصاب في دارفور، واتهموني بأنني أنا الذي كتبته. كما أشاروا إلى التقارير التي نشرتها على موقع «سودانيز أون لاين» باسمي المستعار أحمد سردوبي. وهددوني بجلب والدي إلى هناك واغتصابها. وقام أحدهم بفك مفصل كاحلي بالدوس عليه».

«وعندما ظن الرجال أنني فقدت مقاومتي، قلبوني على ظهري على الأرض وحقوني بسائل لونه أحضر في أعصابي التنسالية. إنني لا أعرف ماهية ذلك السائل، ولكنه سبب لي ألمًا مبرحاً وكان يلسع ويحرق أثناء دخوله. طلب منهن أن يضربوني بدلاً من حقني بالسائل. وبعد انتهاءهم من تلك العملية أعادوني إلى وضعياتي السابقة على الكرسي. وقام أحدهم بركلني على رأسي، ففقدت الوعي».

وقال أحمد سردوبي إنه لم يعرف طول المدة التي فقد خلالها الوعي، ولكنه يذكر أنه عندما استيقظ وجد نفسه ملقى على أرضية شاحنة من الخلف وسمع أحدهم يقول: «لماذا قتلتم الكافر؟ يجب أن نعاقبه أكثر ومن ثم نقتله». فرر الرجال الآخرون بأن تلك هي الأوامر وسألوا زميلهم عما إذا كان يريد عصيان الأوامر بحسب ما زعم. وألقوا به أمام منزله في الصباح. وظل غير قادر على الحركة لمدة أربع ساعات. وقال إن المارة تملّكتهم الخوف الشديد، حتى أن أحداً لم يجرؤ على التقدم نحوه.

وقد قدم أحمد سردوب شكوى إلى الشرطة وقام طبيب بفحصه، حيث أكد مزاعمه بأنه تعرض للتعذيب. وبعد مرور بضعة أيام، بدأت تصله تهديدات بالقتل عن طريق الهاتف، تقول له: «سنعثر عليك قريباً وسنقتلك».

وبعيش أحمد سردوب حالياً في المنفى.

وظل التعذيب يستخدم بشكل منهجي ضد مؤيدي المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني وكل شخص يُنظر إليه على أنه يشكل تهديداً للحكومة أو الحزب الحاكم. وقد أصبح التعذيب وسيلة لإسكات المعارضة السياسية في السودان على الرغم من وعد الحكومة بالإصلاح، وهو ما يشكل انتهاكاً للضمادات العديدة ضد التعذيب المنصوص عليها في الدستور القومي الانتقالي ووثيقة الحقوق.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 قُبض على داعية حقوق الإنسان عبدالمنعم الجاك، واستُجوب بشأن علاقته بالتحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في السودان، وتعرض للتعذيب. وقد كتب رسالة مفتوحة إلى مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني صلاح قوش، أشار فيها إلى تشابه حالته مع حالة أحد المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان، كان قد تعرض للتعذيب على أيدي جهاز الأمن والمخابرات قبل 18 عاماً: «أوليس مستغرباً لديك أن شخصين وحدتين تفصل بينها 18 عاماً من التعذيب والتنكيل المستمر، وإن اختلفت القضايا، يسيطران ذات الرسالة؟ نهركم لا تجري مياهه، رغم اتفاقاتكم، فهو بركة آسنة تتغير فقط أدوار وأوجه طحالبها!».

إن جهاز الأمن والمخابرات يستخدم التعذيب بشكل منهجي. ففي تقرير مقدم إلى مجلس الأمن الدولي ذكرت هيئة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالسودان أن «الذين تحدثوا إلى الهيئة أبلغوها بأنه في حين أن إساءة المعاملة أو التعذيب ليسا جزءاً من المنهاج المعهود للضباط الذين يتلقون تدريباً من جهاز الأمن والمخابرات، فإن كل فرد في الجهاز يخرج بانطباع مفاده أن بعض العنف الجنسي مقبول في سيرورة انتزاع المعلومات من المشتبه بهم. ووفقاً لضابط متوسط الرتبة في جهاز الأمن والمخابرات، فإن هذه المعضلة واضحة: «كيف لي أن أتمكن من انتزاع معلومات من مجرم وأنا أعرف أنها في داخله؟»³⁴

وفي معظم الحالات المؤقتة من قبل منظمة العفو الدولية، فإن أفراد جهاز الأمن والمخابرات يستمرون في إخضاع المعتقلين لسيطرتهم حتى بعد إطلاق سراحهم. ففي بعض الحالات يعمدون إلى تقييد حق الناجين في حرية التنقل داخل السودان وعلى نحو غير قانوني، بما في ذلك من خلال إجبار المعتقلين السابقين على مراجعة مقر قيادة الجهاز مرة واحدة على الأقل في الأسبوع. كما أخضع بعض المعتقلين السابقين لتلقي رسائل هاتفية ونصية من علاء جهاز الأمن والمخابرات وزيارات إلى منازلهم أو منازل عائلاتهم. إذ أن أسلوب تهديد ومضايقة عائلة الشخص بهدف ممارسة الضغط عليها يعتبر أسلوباً شائعاً من أساليب جهاز الأمن والمخابرات.

ما هو التعذيب؟

إن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة تعرّف التعذيب بأنه:

«أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يُشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث، أو تخويفه أو إرغامه، هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشيء فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها».

ويشمل هذا التعريف بوضوح المعاناة العقلية، التي يؤكد عليها التعليق العام رقم 20 للجنة حقوق الإنسان، الذي ينص على أن «حظر [التعذيب] الوارد في المادة 7 لا يتعلق بالأفعال التي تسبب ألمًا جسديًا فحسب، وإنما أيضًا الأفعال التي تسبب للضحية معاناة عقلية».

وعلى الرغم من الأهمية المتساوية التي يعطيها تعريف التعذيب للمعاناة العقلية، فإن إثبات الضرر العقلي أصعب من إثبات الضرر الجسدي. ومع تطور فهم التعذيب، أصبح مفهوماً على نطاق أوسع أن يكون أحد أغراض وأثار التعذيب هو إلحاق أذى نفسي يتجاوز الأضرار الجسدية. فالعقواب النفسي للتعذيب غالباً ما يحملها الناجون معهم لفترة أطول بعد شفاء الإصابات الجسدية، وتحتاج إلى معالجة أكثر تعقيداً وأطول أجلًا. إن هذا النوع من الألم، بآثاره الطويلة الأجل وبالخوف الذي يخلفه، يتكرر في جميع الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، حتى بين المعتقلين الذين لم يتعرضوا لاعتداءات جسدية. وقد شدد على ذلك الناجون من التعذيب وأفراد عائلاتهم وأصدقاؤهم أثناء فترة إجراء البحوث لأغراض هذا التقرير.

أساليب التعذيب التي يستخدمها جهاز الأمن الوطني السوداني

«بالطبع، إن شكل التعذيب المفضل لديهم هو الضرب. إذ أنهم يواصلون الضرب المرة تلو الأخرى، على الوجه والظهر والرجلين، بخراطيم الماء وأسلاك وبأيديهم...»³⁵

«تم تهديدهم بالاغتصاب، ولا أدرى ما إذا كانوا قد اغتصبوا فعلًا أم لا. فهم لا يتحدثون عن ذلك على أية حال. ولكن المعتقلين غالباً ما يطلب منهم خلع ملابسهم أثناء التحقيق بقصد إذلالهم وترهيبهم».³⁶

عبدالشكور هاشم ضرار، محام وعضو في رابطة محامي دارفور، وصهر سليمان صندل حجار، أحد قادة حركة العدل والمساواة.

في 14 مايو/أيار 2008، فُيصل عليه في مكتبه بأم درمان على أيدي أفراد من جهاز الأمن والمخابرات كانوا يرتدون ملابس مدنية. فقد وصل نحو 30 رجلاً مسلحاً يستقلون ثلاث مركبات. وقام عشرة رجال بجره من مكتبه وعصبوا عينيه وألقوا به في إحدى المركبات. احتجز عبدالشكور لمدة أربعة أشهر، ووصف كيف كان يتم تعنيفه بشكل منظم. وقال إنه احتجز في جبس انفراطي لفترات طويلة، وكان أفراد الأمن يفتحون زنزانته في الليل ويدخلون لجلده بشكل متكرر.

في اليوم الأول لاعتقاله، أمضى عبدالشكور نحو خمس ساعات وهو معصوب العينين في مواجهة جدار، ثم اقتيد للاستجواب. طرح عليه أفراد جهاز الأمن والمخابرات بعض الأسئلة، ثم أرغموه على خلع ملابسه. وهنا بدأ الضرب. فقد ضرب بأتالب الماء البلاستيكية وأسلاك الكهرباء. وكان التعذيب يستمر حتى الساعة الخامسة صباحاً تقريرًا. وأغمي على عبدالشكور ثلث مرات، وتم جره إلى الحمام وصب الماء عليه لإيقاظه، ثم استؤنف التعذيب.

وقد حرق مع عبدالشكور أثناء احتجازه عدد من الأشخاص المختلفين. وسألوه جميعاً عن خطط حركة العدل والمساواة وعن الخونة في القوات المسلحة السودانية. وكلما رد أنه لا يعلم شيئاً عن حركة العدل والمساواة كان يتعرض للتعذيب مرة أخرى.

ووصف عبدالشكور أساليب التعذيب المختلفة التي كان يتعرض لها خلال النهار على النحو التالي:

«في 17 مايو/أيار 2008، وفي اليوم التالي للاستجواب الذي أنكر فيه وجود أية صلات له مع حركة العدل والمساواة، وصل أفراد جهاز الأمن والمخابرات وشرعوا بضرره. واستمر الضرب لمدة ساعتين. وقد شارك في التعذيب سبعة

من أفراد جهاز الأمن والمخابرات، خمسة منهم كانوا يرتدون الزي الرسمي، واثنان يرتديان ملابس مدنية. وضربوه بأيديهم. وركلوه وضربوه بخراطيم المياه البلاستيكية.

في ظهر اليوم نفسه، أقتيد إلى أعلى المبنى ووضع تحت الشمس الحارقة لمدة ساعة، حيث كانت يداه مقيدتين خلف ظهره. ثم وضع في غرفة مزودة بمكيف هواء ساخن وبدون نوافذ. وقال إن درجة الحرارة كانت لا تطاق، ولا يمكن لانسان أن يظل فيها حياً لفترة طويلة. وترك فيها لبعض ساعات، وهي مدة كافية لإلحاق الأذى بجلده. ثم أخرج منها ونقل إلى غرفة أخرى، حيث قام أفراد جهاز الأمن والمخابرات بصعقه بالصدمات الكهربائية في يديه وقدميه. وقد ضعف بالكهرباء ثماني مرات في البداية.

وظل عبدالشكور يُنقل جيئة وذهاباً بين غرفة الصعق الكهربائي والغرفة الساخنة حتى الساعة الخامسة صباحاً، عندما أقتيد إلى مكان آخر وأُجبر على الجلوس قبالة حائط حتى الساعة العاشرة مساء. عندئذ أقتيد لاستجوابه مرة أخرى.

في 3 سبتمبر/أيلول 2008، أطلق سراح عبدالشكور هاشم ضرار من حجز جهاز الأمن والمخابرات، وهو يعيش الان في المنفى.

ولا ينفك جهاز الأمن والمخابرات يطور أساليب تعذيب جديدة طول الوقت، فعلى مدى السنين الماضيتين سجلت منظمة العفو الدولية أساليب جديدة عديدة للتعذيب الجسدي والنفسى.

'التسبيب بالألم'

تشتمل أساليب التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة التي تُستخدم ضد المعتقلين في حجز جهاز الأمن والمخابرات على الأساليب التالية، ولكنها ليست محصورة بها:

- ركل المعتقلين والدوس عليهم وضربهم بأتالب الماء البلاستيكية وضربهم بأدوات ثقيلة وحادة وبالأيدي على مختلف أنحاء الجسم، بما فيها الوجه.
- حُقن في أوردة الأعضاء التناسلية الذكرية.
- الحرمان من النوم بالإبقاء على مصابيح الإنارة في الزنانzen مضاءة وإجراء الاستجوابات ليلاً.
- حشر عدد كبير من المعتقلين في غرف صغيرة، حيث لا يستطيعون الاستلقاء، وفي أوضاع غير صحية، وبين الجرحى والمرضى.
- وضع المعتقلين تحت أشعة الشمس لأيام كاملة.
- ضرب المعتقلين أثناء تعليقهم على الجدار في وضع مقلوب.
- إلقاء المعتقلين في حفر عميق، مع ربط أيديهم وأرجلهم وتركهم هناك لفترات طويلة.
- الصعق بالصدمات الكهربائية.

- إرغام المعتقلين على الجلوس على أسطح ساخنة.
- حرمان المعتقلين من الذهاب إلى المراحيض ومراقبة الغسل.
- حرمان المعتقلين من الطعام لعدة أيام، أو تزويدهم بطعام غير صالح للأكل.
- حرق المعتقلين بأعقاب السجائر.
- الجلد.
- وضع المعتقلين في خزائن أو أماكن ضيقة جداً لفترات طويلة.
- إجبار المعتقلين على الوقوف في حمامات مليئة بالمياه، ومنعهم من الجلوس أو الاستراحة لعدة ساعات أو طوال الليل.
- «الفلقة»، أي الضرب على باطنني القدمين بعصا أو سوط أو غيرهما من الأدوات.
- إرغام النساء على شرب الماء إلى أن يفقدن الوعي.
- «الحمام الرملي»: وهو إجبار المعتقلين على الزحف على الرمال الحارقة.
- وضع المعتقلين في غرف مزودة بأنظمة تكييف الهواء الساخن ومن دون تواجد.

‘جسدياً كان أم عقلياً’

«كنت أخطط للانتحار في تلك الليلة ... فقط كنت عرضة للخطر في كل ساعة. و كنت أعرف أن وصولهم إلى [أفراد جهاز الأمن والمخابرات] مسألة وقت، ليس إلا». ³⁷

«عندما كانوا يعذبوننا، كانوا يبثون موسيقى صاخبة، وظننا أن ذلك أمر غريب نظراً لأننا كنا في مكان معزول. وعندما سألت عن سبب قيامهم بذلك بعد إطلاق سراحني، قال لي أحدهم إنهم كانوا يريدون أن يجعلوننا نعيش تجربة التعذيب مرة أخرى كلما سمعنا تلك الموسيقى». ³⁸

ويستخدم عملاء جهاز الأمن والمخابرات التعذيب النفسي مثلاً يستخدمون التعذيب الجسدي. ويتبين ذلك من الجو الذي يخلقونه أثناء الاستجواب والمفردات التي يستخدمونها، بالإضافة إلى بعض الأساليب التي يعتمدون عليها لإضعاف الحالة العقلية لضحاياهم وجعلهم أكثر استعداداً للإدلة «الاعترافات». وقد وصف العديد من الناجين من التعذيب مشهد الاستجواب بأنه مسرح يؤدي فوقه أفراد جهاز الأمن والمخابرات أدواراً مختلفة، وحيث يُجبر الضحية على المرور في مراحل متعددة من المعاناة النفسية، مما يؤدي أحياناً إلى «اعتراف».

وغالباً ما يربط الناجون من التعذيب شعوراً ما أو رائحة معينة أو صوتاً معيناً بذاكرة التعذيب. فقد قال أحد الناجين التشاكيين من التعذيب على أيدي جهاز الأمن والمخابرات لمنظمة العفو الدولية إنه أثناء احتجازه في دارفور، دأب عملاء جهاز الأمن والمخابرات على بث الموسيقى في كل مرة كانوا يعذبونهم. وقد استهجن المعتقلون ذلك لأن البيت الذي كانوا محتجزين فيه كان في منطقة نائية، ومن غير المرجح أن يتمكن أحد من سماع

صرخاتهم. «وعندما سألت بعض الأشخاص عن ذلك بعد إطلاق سراحه، قال لي أحدهم إن السبب هو جعلنا نعيش تجربة التعذيب مرة أخرى كلما سمعنا صوت الموسيقى...»

وتحدث العديد من الناجين عن الاغتراب العاطفي والنفسي الناجم عن المعاملة اللطيفة للحظة، ثم التعرض للضرب في اللحظة التالية. وقد وصف عبدالمنعم الجاك هذه الحالة بأنها شكل من «انفصام الشخصية»، عندما أحضر له جلاده فجأة كوبًا من الماء واعتذر له عن أي أدي يمكن أن يكون قد أحق به، ووعده آخر بزيارته وزيارة عائلته.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية استخدام الأساليب التالية:

- عصب عيون الضحايا خلال الاستجواب والتعذيب.
- القيام بعمليات إعدام صورية.
- إهانة الضحايا.
- الشتائم اللفظية العنصرية أو الجنسية.
- تجريد المعتقلين من ملابسهم أثناء الاستجواب.
- جعل ضحايا التعذيب يعتقدون أنهم كشفوا عن معلومات تحت تأثير المخدرات.
- خلق الانطباع بأن المعتقل ربما يكون قد تعرض للاغتصاب تحت تأثير المخدرات.
- إبلاغ الضحايا بأنهم سيُرغمون على تناول مواد سامة إذا لم يعترفوا.
- تهديد عائلات المعتقلين وأصدقائهم.
- تهديد النساء، كما الرجال، بالاغتصاب.
- إجبار المعتقلين على توقيع أوراق تلزمهم مالياً وتهفهمهم بالتحليل والتزوير وغيرهما من الجرائم المالية.
- التقاط صور للمعتقلين وهي عراة وتهديدهم بنشرها على موقع شبكة الإنترنت.
- تهديد المعتقلين بنفس المصير الذي لقيه بعض الأشخاص المعروفين من ضحايا التعذيب أو الإعدام خارج نطاق القضاء.
- علماً أن عدداً من ضحايا التعذيب كانوا يعانون من إعاقات عقلية قبل اعتقالهم، ولكن ذلك لم يحل دون تعذيبهم.

التعذيب المبني على «العرقية» و«النوع الاجتماعي» في السودان

«أذكر خلال الهجوم على أم درمان في العاشر من مايو الماضي أن عملت في هيئة وطنية لحماية المتأثرين (ات) بتلك الأحداث من أبناء وبنات دارفور خاصة أن أدرعكم الأممية التي جنّ جنونها كانت تبطش بكل من يحمل شبهة السحنة الدارفورية الأفريقيّة. راعتني آثار التعذيب فيهم وعندما أذكرها الآن تتضاعل عشرات المرات آثار التعذيب بجسدي، الحامل لشبهة السحنة الشمالية العربية». ³⁹

يضم المجتمع السوداني عدداً متنوعاً من اللغات والجماعات الإثنية والمعتقدات الدينية. ويبعد أن التنوع الذي تتسم به الثقافة السودانية والمجتمع السوداني قد استغلته السلطات لتعزيز الانقسامات. وقد وصف العديد من المعتقلين كيف يستخدم أفراد جهاز الأمن والمخابرات المصطلحات التي تُبرز الفروق بين الجماعات السودانية المختلفة لإهانة المعتقلين وإذلالهم. فعلى سبيل المثال، أشار أفراد جهاز الأمن والمخابرات إلى أشخاص من دارفور على أنهم «عبيد» و«سود». وفي الأيام التي أعقبت هجوم أم درمان في مايو/أيار 2008، زعم أنه قُبض في الشوارع على الأشخاص ذوي الضفائر، وهي تسمية شعر شائعة في دارفور، وحُلقت ضفائرهم. وغالباً ما تستخدم نعوت مهينة وحاطة بالكرامة لمخاطبة النساء.

وتشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية إلى أن أفراد جهاز الأمن والمخابرات يستخدمون صنوف التعذيب وإساءة المعاملة بصورة منهجية ضد الأشخاص المنحدرين من دارفور أكثر من استخدامها ضد «السودانيين الشماليين»، مع أن الآخرين سيتعرضون كذلك للاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد قال رجل من شمال السودان لمنظمة العفو الدولية إن أفراد جهاز الأمن والمخابرات قالوا له أثناء استجوابه وإساءة معاملته: «أنت واحد منا». وقال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، أجرى مقابلات مع عدد كبير من ضحايا التعذيب أن عمله أظهر أن ضباط جهاز الأمن والمخابرات غالباً ما يسمون بالتحامل الشخصي: «السوداني الأفريقي هو مواطن من الدرجة الثانية، ليس له حقوق. وعندما لا يكون له حقوق، فإن تعذيبه يصبح قانونياً».

وعلى الرغم من أنهم قد يحملون أفكاراً نمطية على أساس العرق والنوع الاجتماعي في عملهم، فإنه لا يوجد أحد في مأمن من أفراد جهاز الأمن والمخابرات إذا ما بدا أنه يشكل تهديداً محتملاً للحكومة، حتى لو لم يكن ينتمي إلى الجماعات الإثنية المهمشة في السودان.

عقب هجوم أم درمان في مايو/أيار 2008، ومع أن الأغلبية العظمى للمعتقلين كانوا من دارفور، وخاصة من جماعة «الزغاوة» العرقية، فقد كان من بين المعتقلين أشخاص من شمال السودان. وقُبض على معظمهم للاشتباه في أنهم يتعاونون مع حركة العدل والمساواة - بتقديم المأوى لمقاتلي الحركة مثلاً. وأدى طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير في 14 يوليو/تموز 2008 إلى مزيد من أعمال القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وموظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقُبض على دعوة بارزين لحقوق الإنسان، من كان قد سُمح لهم في السابق بالاضطلاع بعملهم. وتعرض بعضهم للتعذيب، ومنهم عبد المنعم الجاك وعثمان حميدة.

وتشير رسالة عبد المنعم الجاك إلى «العنصرية في سياسة التعذيب في السودان». وأشار إلى أن هيكلية جهاز الأمن الوطني نفسها تعكس تقسيمات عنصرية. وقال: «شارك في اعتقالي واستجوابي وتعذيبني سبعة أشخاص، ومن الواضح أن اثنين منهم كانوا يعطيان الأوامر ويسرفان على الآخرين. لقد كانوا من ضباط «الياقات البيضاء»، وكان مظهراًهما يشي بأنهما من العرب الشماليين، أما بقية أفراد المجموعة، الذين كلفوا بمهمات الضرب والتعذيب والترهيب الشاقد، فقد كانوا يحملون ملامح من يمكن أن يطلق عليهم مصطلح «الأفارقة»، أو من لا ينتمون إلى الأجزاء الشمالية من السودان».

استخدام التعذيب في نزاعات العمل

«لقد دخل [الأطباء] في مفاوضات لتحسين ظروف عملهم، ولكنهم لسوء الحظ انتهوا إلى التفاوض من أجل 40 إطلاق سراح زملائهم».

في الفترة ما بين 1 و 8 يونيو/حزيران 2010، قبض جهاز الأمن والمخابرات على ستة أطباء من أعضاء لجنة الإضراب، وهي لجنة انتخبت للتفاوض من أجل تحسين الأجور وشروط العمل للأطباء في السودان. واضطرب اثنان منهم على الأقل إلى التواري عن الأنظار. وذكر أن اثنين من الأطباء المعتقلين تعرضوا للتعذيب على أيدي جهاز الأمن والمخابرات.

وفي 20 يونيو/حزيران، نظم الأطباء في الخرطوم أنفسهم وأعلنوا إضراباً عن العمل احتجاجاً على اعتقال زملائهم، فتعرضوا للاعتداء من قبل أفراد جهاز الأمن والمخابرات، الذين انهالوا عليهم بالضرب، مما أسفر عن إصابة العديد منهم بجرح. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في التفاوض، فقد ظل الأطباء السبعة قيد الاعتقال. وفي 23 يونيو/حزيران، وبعد مفاوضات طويلة مع وزارة الصحة وغيرها من السلطات، أعلن جهاز الأمن والمخابرات أنه غير مستعد للتفاوض، وأنه لن ينظر في إمكانية إطلاق سراح الأطباء المعتقلين إلا إذا استأنف جميع الأطباء في كافة أنحاء الخرطوم عملهم بلا قيد أو شرط.

وفي 24 يونيو/حزيران توصل الأطباء إلى قرار باستئناف عملهم. وذكر أن جهاز الأمن والمخابرات قام بجولة على مستشفيات الخرطوم في نفس اليوم للتأكد من أن الأطباء عادوا إلى مراكز عملهم. وأطلق سراح الأطباء في ليلة 24 يونيو/حزيران، بعد قرابة شهر من الاعتقال بمعدل عن العالم الخارجي. وقد أطلقوا جميعاً من دون توجيه لهم إليهم، ولم تُجرأية تحقيقات في مزاعم التعذيب.

العنف والتمييز ضد المرأة

في أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول 2008، قبض جهاز الأمن والمخابرات على نهلة البشير في جنوب دارفور. وورد أن نهلة على صلة بأحد أفراد جماعة معارضة مسلحة في دارفور، تشبه الحكومة بأنه قام بتنسيق الهجوم على العمال الصينيين في جنوب كردفان في أكتوبر/تشرين الأول 2008. وقد اعتقلت مع عدد من الأشخاص الآخرين، الذين اقتيدوا للتحقيق بصفتهم من أفراد المجموعة أو يُشتبه في أنهم شاركوا في العملية. وكانت نهلة تعمل مع إحدى منظمات المجتمع المدني التي يركز عملها على الأطفال في وقت القبض عليها في منزل أقربائها بجنوب دارفور. وقد نُقلت من هناك إلى مدينة المجلد ليوم واحد، ثم أُرسلت جوًّا إلى الخرطوم حيث احتجزت لدى جهاز الأمن والمخابرات لمدة 10 أيام بحسب ما ورد. كما ذُكر أنها احتجزت في مكان اعتقال غير رسمي يقع تحت الأرض وتابع لجهاز الأمن والمخابرات.

ثم نُقلت نهلة إلى مكتب التحقيقات الجنائية، حيث قبضت أكثر من شهر. وقد وجهت إليها، مع 14 شخصاً آخر، تهم جنائية متعددة، منها القتل واستخدام العنف والاختطاف. ثم نُقلت نهلة إلى سجن النساء في أم درمان، حيث قبضت عشرة أشهر أخرى قبل إطلاق سراحها بكفالة.

في 1 يوليو/تموز 2010، ذُكر أن جهاز الأمن والمخابرات ألقى القبض على نهلة بعد اختفاء اثنين من الأشخاص الذين وجهت إليهم التهم نفسها وأطلق سراحهم بكفالة. وقد تعرضت نهلة للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وبعد ذلك، نُقلت إلى سجن أم درمان، حيث ورد أن مثل تلك الممارسات قد توقفت، وسمح لعائلتها بزيارتها مرة في الأسبوع. ولم تُفتح أية تحقيقات في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة التي تعرضت لها نهلة. وفي 6 يوليو/تموز، كانت نهلة لا تزال قابعة في سجن أم درمان للنساء.

النساء المدافعتات عن حقوق الإنسان

إن النساء المدافعتات عن حقوق الإنسان وغيرهن من الذين يعملون من أجل حماية وتعزيز حقوق المرأة في السودان، يواجهون مصاعب يومية بسبب الرقابة الحثيثة المفروضة على أنشطتهم وتنقلهم من قبل جهاز الأمن والمخابرات. وي تعرضن أعضاء المنظمات غير الحكومية والجماعات المتعددة التي تعمل من أجل حقوق المرأة، بما في ذلك في مجال العنف الجنسي، لأشكال المضايقة والترهيب على أيدي أفراد جهاز الأمن والمخابرات بشكل واضح.

كما استهدفت المنظمات الدولية في دارفور التي تعمل في مجال حقوق المرأة، ولا سيما في مجال الحماية والعنف الجنسي، من جانب مفوضية العون الإنساني التي تربطها صلات وثيقة بجهاز الأمن والمخابرات في دارفور. وقد طرد العديد من هذه المنظمات في مارس/آذار 2009.

وقال عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان إن المضايقات التي تتعرض لها النساء المدافعتات عن حقوق الإنسان غالباً ما لا تلفت انتباه المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ولا يتم الإبلاغ عنها. فعلى سبيل المثال، نادرًا ما تتعرض النساء المدافعتات عن حقوق الإنسان في الخرطوم للاعتقال والتعذيب. ولكنهن بدلًا من ذلك يتعرضن لأشكال من المضايقة والترهيب، منها الخضوع للرقابة اللصيقة والتعقب من قبل عمالء جهاز الأمن والمخابرات، وقيام هؤلاء بزيارة مكاتبهن واستلام الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية. إن مثل هذه المضايقة تقييد قدرتهن على التنقل بحرية والاضطلاع بعملهن.

وقالت نساء مدافعتات عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إن أساليب الترهيب التي يستخدمها أفراد الأمن في السودان كثيرةً ما كانت لها إيحاءات جنسية. فقد قالت إحداهن إنها كانت تتلقى نحو 10 مكالمات ورسائل نصية يومياً من عمالء الأمن على هاتفها الخاص، إلى أن اضطرت إلى تغيير رقمها. ووصفت الطبيعة الجنسية للرسائل النصية المرسلة من قبل عمالء الأمن، فقالت: «إنهم يسمحون لأنفسهم باستخدام «الغزل» مع النساء المدافعتات عن حقوق الإنسان لترهيبهن وحملهن على الشعور بضعفهن...» وقد أصبح من الممارسات الشائعة في السودان أن تضطر النساء المدافعتات عن حقوق الإنسان لتغيير أرقام هواتفهن الخلوية، أو حتى إلغائها، بسبب المضايقات المستمرة من قبل جهاز الأمن والمخابرات.

ويقوم أفراد من جهاز الأمن والمخابرات، يرتدون ملابس مدنية، بزيارات منتظمة إلى مكاتب منظمات المجتمع المدني بذرائع متعددة، من قبيل تفتيش المكاتب أو السؤال عن أحد الموظفين. وقالت إحدى المدافعتات عن حقوق الإنسان للمنظمة إنه «في حين أن المدافعتات عن حقوق الإنسان اللاتي دأبن على العمل في هذا المجال في السودان منذ فترة طويلة يتعرفن على عمالء الأمن فوراً، فإن تلك الزيارات يمكن أن تكون مربكة للموظفات الجدد والشابات. فهن غالباً ما لا يكن قادرات على تمييز الاستجواب إذا حدث بتلك الطريقة».

وتضطر المنظمات إلى اتخاذ الاحتياطات الازمة لتأمين سلامة الموظفات النساء. فعلى سبيل المثال، تتأكد المنظمات من وجود أكثر من موظف واحد في المكتب دائمًا، ومن مراقبة النساء إلى منازلهن بعد حلول الظلام. وتتجنب بعض المنظمات، ولا سيما تلك التي تعمل في الخرطوم ودارفور، بقاء رجل وامرأة من الموظفين لوحدهما في المكتب في أي وقت، خوفاً من تهمتي «الدعارة» أو «الزنا».⁴¹

التمييز ضد المرأة: أحكام النظام العام

«أحكام النظام العام شكل من أشكال التعذيب، ولكن منظمات حقوق الإنسان لم تعرف بصفتها هذه [كشكل من أشكال التعذيب] على مدى السنوات العشرين الماضية... إنها تمثل نمطاً صامتاً من التعذيب استمر لوقت طويل».⁴²

في 3 يوليو/تموز 2009، قُبض على لبنى حسين، وهي صحافية سودانية بارزة، مع عدد من النساء في أحد مطاعم الخرطوم. وقد قُبض عليهن جمِيعاً بسبب ارتدائهن البنطلون، وهو سلوك اعتبره رجال الشرطة «غير أخلاقي». وتم اقتيادهن إلى مركز للشرطة، حيث كانت نحو 30 امرأة محتجزة هناك. واتُّهمت 13 امرأة، ومن بينهن لبنى حسين، بارتداء لباس فاضح. وقد استخدمت الصحفية قصة اعتقالها تعسفيًا من أجل تسلیط الضوء على محن النساء اللاتي يعيشن في السودان لخزي شرطة ومحاكم النظام العام.

وقد طعنت لبنى حسين، التي كانت عضوًا في بعثة الأمم المتحدة في السودان في وقت القبض عليها، في قانونية اعتقالها، ونقلت قضيتها إلى محكمة عادلة، وتم تأجيل المحاكمة مرتين قبل أن تتم إدانتها في 7 سبتمبر/أيلول 2009، والحكم عليها بدفع غرامة أو بالحبس لمدة شهر. وقد رفضت دفع الغرامة، فاقتُيئت إلى سجن النساء في أم درمان.

وعلى الرغم من رفضها شخصياً دفع الغرامة، فقد دفعت نقابة الصحفيين الغرامة عنها، وأطلق سراحها من السجن. ولا تزال تجهر بموقفها، إذ أعلنت للصحافة أنها لن تتخلى عن قضيتها، وأنها ستطعن في القرار حتى يصل إلى المحكمة الدستورية. وفي نهاية يونيو/حزيران 2010، كانت لبنى حسين لا تزال بانتظار قرار المحكمة الدستورية بعد أن أيدت محكمة الاستئناف والمحكمة العليا قرار المحكمة الأدنى. وفي أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول 2009، غادرت لبنى حسين السودان، وهي تعيش الآن في المنفى، شأنها شأن مئات السودانيين الذين يتجرأون على رفع أصواتهم ضد الحكومة أو ممارساتها.⁴³

في الأيام التي تلت اعتقال لبنى حسين تعسفيًا، اختلطت الآراء بشأنها، بين رأي يقول إنها كانت مستهدفة من قبل شرطة النظام العام بسبب كتاباتها، وأخر يقول إنها كانت موجودة بالصدفة بين مجموعة النساء اللاتي اعتُقلن في ذلك اليوم. أما لبنى حسين نفسها فقالت لمنظمة العفو الدولية: «الحقيقة أنتي لا أعرف ما إذا كنت مستهدفة بسبب عملي الصحفى أم لا. فمن ناحية قُبضت على عشرات النساء والفتيات مننَّ معى في ذلك اليوم؛ ومن ناحية أخرى، فقد قبضوا علىي لأنني أرتدى البنطلون. ولكن تلك لم تكن المرة الأولى التي أرتدى فيها البنطلون في مكان عام... إن القانون سيء، ولكن المشكلة الأكبر تكمن في أنهم يطبقون القانون على هواهم، ومتى شاؤوا. والأسوأ من ذلك كله أنهم يطبقون القانون بصورة تتطوّي على تمييز». ⁴⁴

بعد أن وصلت قضية لبنى حسين إلى وسائل الإعلام الدولية، نددت هذه الأخيرة بممارسة جَل النساء في السودان، ولكن هذه الممارسة غالباً ما تُعزى إلى الشريعة الإسلامية، وهو ما لا يمثل الواقع العملي في السودان. إذ أنه يتجاهل دور أحكام النظام العام، التي تعتبر شرطة النظام العام جزءاً منها.⁴⁵

وتشمل أحكام النظام العام شرطة النظام العام (المعروفة الآن باسم شرطة أمن المجتمع)، ومحاكم النظام العام، وقوانين النظام العام، والقانون الجنائي لعام 1991، ولاسيما الباب الخامس عشر المتعلق «بالجرائم المخلة بالشرف والسمعة والآداب العامة».

وتستند أحكام النظام العام إلى مفاهيم معرفة بشكل فضفاض، من قبيل «الأفعال غير اللائقة أو غير الأخلاقية» الممحورة بموجب القانون الجنائي لعام 1991، ولكنها مفتوحة للتفسيرات. أما متى يعتبر اللباس «غير لائق» أو غير «أخلاقي» أو متى تكون هناك «نية لارتكاب الزنا»، فهي مسألة متروكة لتقدير قاضي شرطة النظام العام ومحاكم النظام العام. وما ارتداء البنطلون إلا مثال على ذلك: فهو ممارسة شائعة بين النساء السودانيات في الخرطوم، ومع ذلك فإنه يمكن أن يسبب اعتقال المرأة التي ترتديه بشكل تعسفي. وكانت محاكم النظام العام قد أنشأت في عام 1995، وهي تعمل إلى جانب النظام القضائي العادي. ويصدر قضاة محاكم النظام العام أحكاماً موجزة، ويمكن أن يتعرض الأشخاص الذين تصدر مثل تلك الأحكام بحقهم للجلد في غضون ساعات بعد اعتقالهم. ونادرًا ما يُسمح لهؤلاء بتوكيل محامي دفاع.

وتنطوي قوانين النظام العام على تمييز متأصل ضد المرأة. كما أن سلوك شرطة ومحاكم النظام العام ينطوي على تمييز في الممارسة العملية، مما يقوض الالتزامات القانونية المتعلقة بضمان المساواة المنبثقة عن التزامات السودان الوطنية والدولية بحقوق الإنسان. إن هذه الممارسات تؤثر على النساء والفتيات بشكل خاص. كما تتأثر بها النساء غير المسلمات اللاتي يقمن في شمال السودان.

لقد أدى موقف لبني حسين إلى اجتذاب الاهتمام الدولي بحقيقة أن النساء والفتيات (وكذلك الرجال) يُعتقلن ويُعرضن لعقوبات من قبيل الجلد بسبب طريقة ارتدائهن الملابس، أو بسبب سلوكهن في الأماكن العامة. ولطالما نُفذت مثل تلك الاعتقالات منذ سنوات. ويشير بعض التقارير إلى أنه يتم القبض على آلاف النساء والفتيات في الخرطوم في كل عام بسبب «ملابسهن غير اللائقة». ولكن أياً من هؤلاء النساء لم تطعن في تلك المعاملة. وتحدد عدد من النساء من ضحايا هذه القوانين والممارسات عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية بما يترتب على الاعتقال بموجب هذه القوانين من وصمة عار. فتهمة ارتكاب «عمل فاضح» بحد ذاتها تعتبر مجلبة للخزي والعار. وعندما قُبض على لبني حسين، لم تُنشر صور ما كانت ترتديه لبني حسين في أي مقالة من المقالات التي ظهرت في الصحف الخاضعة لسيطرة الحكومة: «لقد تركوا كل شيء للخيال. فالمواطن الذي يقرأ المقالات التي وصفت طريقة لباسي بأنها «غير لائقة وغير أخلاقية» لن يتخيّل بأنني، ببساطة، كنت أرتدي البنطلون، ليس إلا». ⁴⁶

إن العار الذي يخلقه النظام العام يمكن أن يستخدم، وهو يستخدم فعلاً، كسلاح للسيطرة وإساءة المعاملة والتلاعب السياسي. فقد ورد أن شرطة النظام العام تستخدّم التهديد بالعقوبة وبالتشهير على الملاً بهدف ابتزاز بعض النساء والحصول على خدمات مالية أو جنسية. وقد قالت عدة نساء لمنظمة العفو الدولية إن النساء في مراكز الشرطة يعطين ما يملّكن، كالخواتم والنقود والهواتف الخلوية، من أجل الإفلات من العقوبة بموجب محاكم النظام العام.

وقالت إحدى الناشطات لمنظمة العفو الدولية إن النساء الأشد فقرًا، من قبيل البائعات المتجولات وبائعات الشاي في الخرطوم، ومعظمهن من النازحات داخليةً، أكثر عرضة للاستهداف: «النساء اللاتي يعملن في بيع الشاي هن الأكثر عرضة للاستهداف من قبل شرطة النظام العام، والأكثر عرضة لابتزاز من قبل هذه الشرطة». ⁴⁷ ويزعم أنهن أكثر عرضة للمضايقة وإساءة المعاملة الجنسية بعد القبض عليهن لأنه غالباً ما يُنظر إلى أجسادهن بأنها العملة الوحيدة التي يمتلكنها على حد قول أحد المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقال عدة مدافعين عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إن عدداً من النساء في سجن أم درمان، ومعظمهن من بائعات الشاي، أصبحن حوامل بعد اعتقالهن من قبل شرطة النظام العام. وليس بحوزة المنظمة أي معلومات أخرى بشأن كيف أصبحن حوامل، بيد أن ثمة مصادر تزعم بأنهن ربما تعرضن للاغتصاب من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين. وتزعم هذه المصادر أيضاً بأن أفراد شرطة النظام العام غالباً ما يشتمون النساء ويسيئون معاملتهن جسدياً، وبينهن فتيات لا تزيد أعمارهن عن 12 سنة، وذلك بلمسهن جنسياً عندما يقبحون عليهن في الشوارع. وورد أن أفراد شرطة النظام العام يقضون وقتاً طويلاً خارج جامعات البنات ومساكن الطالبات، حيث من المرجح أن يعثروا على ضحاياهم من النساء.

أحكام النظام العام وجهاز الأمن الوطني السوداني

«على سبيل المثال، إذا قبضت شرطة النظام العام على شخص ما، فإنه سُيُطلق سراحه إذا كان معروفاً بولائه للحكومة، والعكس صحيح في حالة المدافعين عن حقوق الإنسان وأصحاب الأصوات المعاشرة. فهو لا يتلقون أوامر بالتعاون، وإنما سيتحملون عواقب سلوكهم «اللاأخلاقي»... إن ما يجمع جهاز الأمن والمخابرات الوطني مع شرطة النظام العام هو أن كليهما مربوطان بخيوط تحرّكها يد واحدة، وهي «حزب المؤتمر الوطني»». ⁴⁸

يقال إن أحکام النظام العام غالباً ما تُستخدم إما بالتنسيق مع جهاز الأمن والمخابرات أو أنها تُستخدم من قبل جهاز الأمن والمخابرات نفسه. وإن قوانين النظام العام وأحكام القانون الجنائي لعام 1991 غالباً ما تُستخدم لقمع حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات، ولمضائقه المعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي حالات عديدة، شُنت غارات على حفلات نظمها أفراد دوليون وقُبض على نشطاء سودانيين، إما بسبب الرقص أو التواجد في تجمع قدمت فيه مشروبات كحولية. وتعزّز المادة (2) من القانون الجنائي لعام 1991 محل الدعاية بأنه «أي مكان معد لاجتماع رجال ونساء أو رجال ونساء لا تقوم بينهم علاقات زوجية أو صلات قربي وفهي طرائف يرجح فيها حدوث ممارسات جنسية».

وذكرت منظمات، من قبيل «المبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الأفريقي»⁴⁹ أن النص القانوني الذي يحظر الدعاية: «... تفهمه معظم النساء من تجاربهم بأنه قابل للتطبيق حتى على الحالة التي يتواجد فيها رجل وامرأة في مكاتب العمل خارج ساعات العمل العادلة». إن عموماً مثل هذه القوانين، بحيث يُترك «احتمال» وقوع أفعال جنسية لتقدير شرطة النظام العام، هو الذي يجعلها قوانين تنطوي على تمييز وقابلة للاستغلال لاستهداف الأشخاص بسبب آرائهم السياسية الحقيقة أو المتصورة أو بسبب أنشطتهم المشروعة.

وذكر أن جهاز الأمن والمخابرات استخدم التهديد بالإدانة بارتكاب جرائم النظام العام لإرغام النساء، ولاسيما المهمشات اجتماعياً واقتصادياً، على التحول إلى مخبرات للجهاز. وذكرت الأئباء أنه حالما يتم القبض على مثل هؤلاء النساء، وغالباً ما يكُن من بائعت الشاي أو من الطبقات الأشد فقرًا في الخرطوم، بسبب جرائم النظام العام، فإن عملاء جهاز الأمن والمخابرات يبدأون بابتزازهن لإرغامهن على العمل لصالح الجهاز وكيف يصبحن آذانهم وعيونهم في شوارع الخرطوم. وذكرت أكثر من منظمة أنها اشتبهت في أن بائعة شاي كانت تراقب مكاتبها، كما أن ثمة أئباء تفید بأن النساء اللاتي اعتقلتهن شرطة النظام العام، تم تسليمهن إلى جهاز الأمن والمخابرات وأرغمن على التصويت لصالح حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

ويتضح التعاون بين الشرطة العادلة وشرطة النظام العام وجهاز الأمن والمخابرات في قضية لبني حسين. فعندما بدأت قضيتها في المحكمة، دعت زملاءها الصحفيين والنشطاء، بالإضافة إلى أفراد عائلتها وأصدقائها، إلى حضور «محاكمتها وجلدها». وقد استجاب العديد من الأشخاص لدعوتها وحضرها إلى المحكمة في يوم محاكمتها.

وفي جلسة المحكمة الثانية، التي عُقدت في 7 سبتمبر /أيلول 2009 نُظم حشد كبير من الناس، أغلبيته من النساء، مظاهرة احتجاجية سلمية خارج المحكمة. وقد حمل المتظاهرون لافتات تُحتج على جَل النساء في السودان وتدعوه إلى إلغاء المادة 152 من القانون الجنائي لعام 1991.

وشنّت الشرطة هجوماً على النساء مستخدمةً الغازات المسيلة للدموع. فتفرق الحشد ويدأب الشرطة باعتقالهن ونقلهن بالمركبات إلى مركز الشرطة. وقد أُصيب العديد منهن بجروح خلال عمليات الاعتقال، بينما أُصيبت آخريات بأذى في الطريق إلى مركز الشرطة نتيجةً لحشرهن في المركبات وبسبب طريقة قيادة مركبات الشرطة.

وذكر أن بعض عملاء جهاز الأمن والمخابرات كانوا موجودين خلال مظاهرة الاحتجاج، ورُغم أنهن أهانوا النساء، كما هددوهن برش الحامض على وجوههن إذا لم يتفرقن. وقد صدرت تلك التهديدات أمام أمين أفراد الشرطة الذين لم يتدخلوا. وقالت إحدى النساء لمنظمة العفو الدولية: «مَنْ غَيْرِ عَمَلَاءِ جَهَازِ الْأَمْنِ وَالْمَخَابِرِ يَجْرُؤُ عَلَى التَّفْوِيْهِ بِمَثَلِ هَذَا الْكَلَامِ أَمَامِ الشَّرْطَةِ؟ وَلَكِنَّ الشَّرْطَةَ لَمْ تَحْرُكْ سَاكِنًا».

وقد استهدفت شرطة النظام العام بعض النساء منذ اعتقالهن في البداية خارج محاكمة لبني حسين.

في 12 يوليو/تموز 2009، كتبت أمل هباني، وهي صحفية مكرسة للعمل في مجال حقوق الإنسان، مقالاً عن قضية لبني حسين وعن ممارسات شرطة النظام العام، في عمودها المعنون بـ«أشياء صغيرة» في جريدة «أجراس الحرية» قالت فيه: «وبالطبع فإن النظام العام لم ينجز سلوكه تجاه النساء من رأسه، بل من نظام مكتمل أعطاه الإشارة الخضراء بقانون النظام العام الولائي وبالمادة 152 من القانون الجنائي ...»

وتحت لفظتها، قدمت شرطة النظام العام دعوى ضد أمل هباني اتهمتها فيها بتلطيخ سمعتها بموجب الفقرة الخاصة بالتشهير في المادة 159 من القانون الجنائي لعام 1999. كما مثلت أمل أمام مجلس الصحافة للتحقيق معها.

وأعرب المقرر الخاص المعنى بالمدافعين عن حقوق الإنسان عن قلقه من أن المحاكمة القضائية للسيدة هباني ربما تكون مرتبطة بأنشطتها السلمية والمشروعة دفاعاً عن حقوق المرأة.⁵⁰

وقد استخدم العديد من الصحف المملوكة للحكومة أو التابعة للحزب الحاكم لهجة عدائية ومهينة لوصف المظاهرة والنساء المشاركات في الحركة التي تطالب بالغاء الجلد. فقد قالت لبني حسين لمنظمة العفو الدولية إنها فوجئت بنشر مثل تلك الإهانات في الصحف السودانية، وأضافت: «أن تسمع هذه الإهانات والشتائم في المظاهرة شيء، وأن تظهر في الصحافة شيء آخر، ففي اللحظة التي تنشر فيها في الصحافة، فإنها تصبح مؤسسة». وورد أن إحدى الصحف التي تسيطر عليها الحكومة وصفت المظاهرة بأنها «مظاهرة عاهرات». وقد نشرت هذه المقالات في عام 2009 في الوقت الذي كان جهاز الأمن والمخابرات يسيطر على الرقابة المسبقة على الصحافة، وينعى طباعة قصائد حب مثلاً. وعلقت لبني حسين قائلة: «إن السماح بنشر مقالات تحتوي على مثل تلك الإهانات والشتائم في ذلك الوقت أمر في غاية الأهمية».

نساء وأطفال دارفور

«لم يعد عقله سليماً، فهو يعيش في عالمه الخاص منذ عودته، وتنملكه نوبات عنف مفاجئة، لقد عرفته منذ كان طفلاً، لكنه الآن شخص مختلف...»⁵¹

قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق حالات عدة نساء من دارفور ممن تعرضن للتعذيب في حجز جهاز الأمن والمخابرات. واحتُجز العديد منهن في أماكن غير رسمية لعدة أشهر عقب الهجوم على أم درمان في مايو / أيار 2008. وذكر أن امرأتين على الأقل كانتا في حالة حمل عندما تعرضتا للتعذيب على أيدي أفراد جهاز الأمن والمخابرات. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن النساء اللاتي ينتمين إلى جماعات إثنية واجتماعية - اقتصادية مهمشة، من قبيل الدارفوريين والنازحين الذين يعيشون في الخرطوم بوجه عام، غالباً ما يكنّ مستهدفات بالممارسات التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات السودانية.

بالإضافة إلى النساء اللاتي قُبض عليهن في الشوارع الخرطوم وفي منازلهن، قالت عدة نساء إنهن أُخضعن لرقابة جهاز الأمن والمخابرات في الأيام التي أعقبت هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان. وقال بعضهن إن بيتهن وتنقلاتهن كانت تحت مراقبة عملاء جهاز الأمن والمخابرات خصوصاً إذا كان لديهن أقرباء يُشتبه في أنهم أعضاء في حركة العدل والمساواة، بينما تعرضت بيوت بعضهن لغارات من قبل أفراد جهاز الأمن والمخابرات عدة مرات أسبوعياً في بعض الحالات.

عائشة [اسم مستعار] 52 امرأة من دارفور، في العشرينات من العمر. وقد احتجزت في يونيو/حزيران 2008 في الخرطوم. لأن جهاز الأمن والمخابرات الشتبه بأنها كانت قد أخافت في منزلها بعض أقربائها من أعضاء حركة العدل والمساواة عقب الهجوم على أم درمان. واحتُجزت عائشة نحو أسبوعين بمotel عن العالم الخارجي. وورد أنها تعرضت للضرب المبرح على وجهها وأرأسها ورحلتها. كما ورد أنها تعرضت للجلد أثناء استجوابها في البداية وتعذيبها من ثوبها إلى أن فقدت الوعي. وذكر أنها أجهضت في الحجز، حيث كانت في شهرها الثالث في وقت القبض عليها.

وآمنة (اسم مستعار) 53 امرأة نازحة، قالت إنها تعرضت للتعذيب على أيدي جهاز الأمن والمخابرات بسبب مشاركتها في العمل الاجتماعي وفي عمليات المنظمات غير الحكومية في دارفور. وعقب اعتقالها وتعذيبها، لم تتمكن آمنة من مغادرة دارفور بسبب القيود التي فرضها جهاز الأمن والمخابرات على حرية التنقل. وصرحت آمنة: «لا نزال جميعاً نعاني الأمرين لأننا لا نزال نتلقى مكالمات تتضمن تهديدات من جهاز الأمن الوطني. إنهم يضايقونني من حين لآخر، وكذلك يفعلون مع نساء آخريات، لأننا تمثل قيادة نسائية في مخيم النازحين. كما أن الأوضاع الأمنية متربدة للغاية ... ففي أوائل عام 2009 اعتقلت لمدة ستة أيام على أيدي جهاز الأمن الوطني. و تعرضت للتعذيب والاعتداء الجنسي باستخدام أسلاك الكهرباء. لقد ارتكبوا معيناً أسوأ الجرائم ضد الإنسانية. ولا تزال تهديدات الأمن الوطني لي مستمرة منذ إطلاق سراحني. إنني أشعر دائمًا بانعدام الأمان جسدياً ونفسياً لأنهم لا يكفون عن تهديدي من وقت لآخر. وفي آخر اتصال بي، قالوا لي إن اليوم الذي سيعتقلونني فيه المرة القادمة، سيكون آخر يوم في حياتي...»

الأطفال

وفقاً لمصادر رسمية، فقد قُبض على 109 أطفال، زعم أنهم جميعاً أعضاء في حركة العدل والمساواة، أثناء الهجوم على أم درمان في مايو/أيار 2008 وبعده. ووردت أنباء عن أن عدد الأطفال الذين اعتقلوا كان أكبر من ذلك الرقم في الحقيقة. وفي أغسطس/آب 2008 أطلق سراح 99 طفلاً، بناءً على مرسوم أصدره الرئيس البشير. 54 وتعتقد منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن قبضت على الأطفال أثناء القتال وبعده، واحتُجزتهم بمotel عن العالم الخارجي مع البالغين قبل أن يتم نقل معظمهم بعد نحو ثلاثة أسابيع إلى مركز اعتقال منفصل، بينما ظل 12 طفلاً محتجزين مع البالغين.

واستناداً إلى معلومات من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وبعض العائالت، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن معظم الأطفال الذين قُبض عليهم في أعقاب الهجوم على أم درمان قد تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة أثناء فترة اعتقالهم الأولى، مع أن الحكومة نفت ذلك بحسب ما ورد.

وذكر أن بعض الأطفال الذين احتجزوا عقب الهجوم على أم درمان، كانوا من أطفال الشوارع أو غيرهم من الأطفال الذين كانوا يعيشون في الخرطوم، ولم يشاركا في القتال، مع أن حركة العدل والمساواة استخدمت أطفالاً كجنود خلال الهجوم.

وعلى الرغم من تصريحات الحكومة العلنية بأنها أطلقت سراح جميع الأطفال الذين احتجزوا بعد أحداث أم درمان، فإن العديد منهم ما زالوا محتجزين في الحقيقة. وبحسب معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية، فإن نحو 23 طفلاً متواصلاً أمام محاكم مكافحة الإرهاب في الفترة بين 2008 و 2010. وقد حُكم على ثمانية منهم بالإعدام، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحظر فرض عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أطفال عندما كانوا دون سن الثامنة عشرة.

وورد أن المحاكم رفضت إصدار أوامر بإجراء فحص طبي لتحديد أعمار الأطفال الذين قالوا أمام المحكمة أنهم دون سن الثامنة عشرة. وطلبت بعض المحاكم من لجنة طبية شرطية تقدير سن الأطفال أثناء المحاكمات. وورد أن اللجنة قدرت أعمارهم بناء على مظهرهم الخارجي ومن دون إجراء أي فحص طبي.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أعلنت الحكومة أنها لن تقوم بإعدام الأطفال الذين حُكم عليهم بالإعدام، بيد أن الحكومة لم تطلق سراحهم ولم تكفل تخفيف أحكامهم على الرغم من الضمانات التي قدمتها إلى المقرر الخاص المعنى بالأطفال والنزاع المسلح، وقالت فيها إنه لن يتم إعدام أي طفل في السودان.⁵⁵

محمد (اسم مستعار)، البالغ من العمر 13 عاماً، غادر مخييم اللاجئين الذي كان يعيش فيه مع عائلته في شرق تشناد منذ بدء النزاع في عام 2003. ولم تعلم عائلته شيئاً عن مكان وجوده أو عما حدث له. وبعد مرور أربعة أشهر، عاد محمد إلى عائلته. وكانت القوات الحكومية قد قبضت عليه في الخرطوم، حيث ورد أنه شارك في هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان. ولم يتمكن مندوب منظمة العفو الدولية من مقابلته بسبب تردي حالته الصحية العقلية، نتيجة لتعريضه للتعذيب في حجز جهاز الأمن والمخابرات بعد إلقاء القبض عليه مباشرة بحسب ما زعم.⁵⁶

الوفيات في الحجز

من المستحيل التتحقق في عدد الوفيات التي وقعت في حجز جهاز الأمن والمخابرات منذ استيلاء الحكومة الحالية على السلطة. وخلال أحداث أم درمان في مايو/أيار 2008، ذكر أن العديد من الأشخاص قد قُتلوا بصورة غير مشروعة على أيدي أفراد جهاز الأمن والمخابرات في شوارع الخرطوم أو بعد اعتقالهم.

سليمان رجل من شمال السودان قُبض عليه بعد بضعة أيام من الهجوم على أم درمان في مايو/أيار 2008 للاشتباه في إيوائه أعضاء في حركة العدل والمساواة. وقد أطلق جهاز الأمن والمخابرات سراحه بعد بضعة أيام. وقالت عائلته إنه قُبض عليه ثانية بعد يومين، عندما مر بجانب منزله الخاضع لمراقبة جهاز الأمن والمخابرات. ورداً على الاستفسارات المترددة عنه من قبل عائلته، نفى جهاز الأمن والمخابرات أنه يحتجزه، كما نفى معرفته بمكان وجوده.

وبعد مرور بضعة أيام على اعتقاله للمرة الثانية، تم الاتصال بعائلته كي تأخذ جثته من مشرحة مستشفى جهاز الأمن والمخابرات. ونصحت عائلته بأخذ جثته من دون طلب تشريحها، ولكنها رفضت وطلبت إجراء فحص ما بعد الوفاة من قبل طبيب مستقل.

وكشف الفحص الطبي عن وجود كدمات وحروق عديدة في حسده ناتجة عن تعريضه لضرب مبرح ومتكرر. وحدد سبب الوفاة بأنه نزف دموي داخلي نتيجة للضرب. وظهرت آثار حرق بلفافات التبغ على بطنه وعنقه وصدره. ولم تحاول عائلته اللجوء إلى القانون، ولم يجر أي تحقيق رسمي في حادثة الوفاة.

وُزعم أن جهاز الأمن والمخابرات قتل بصورة غير مشروعة أكثر من شخص واحد من أشتبه في أنهم أخفوا أعضاء في حركة العدل والمساواة. وعندما ذهبت عائلات الضحايا للاستفسار عن أماكن وجودهم، ردّ جهاز الأمن والمخابرات بالقول إنهم قضوا نحبهم في حادث سير. بيد أن العائلات قالت إن موتاناً قضوا نحبهم رمياً بالرصاص. وقال أحد المعتقلين الذي كان قد قُبض عليه بعد الهجوم على أم درمان واحجز لعدة أشهر في حجز جهاز الأمن والمخابرات لمنظمة العفو الدولية إن عدة معتقلين آخرين من كان محتجزاً معهم قد لقوا حتفهم في الحجز. وأوضح أن جميع المعتقلين احتجزوا في زنازن مع الجرحى والمرضى، وأن الأشخاص الذين كانوا بحاجة إلى رعاية طبية لم يحصلوا على معالجة كافية.

وفقاً لروايات بعض الشهود، فقد قبض أفراد جهاز الأمن والمخابرات على محمد موسى عبدالله بحر الدين، وهو طالب في قسم التربية بجامعة الخرطوم، أمام الجامعة في 10 فبراير/شباط 2010. وفي 11 فبراير/شباط، أي بعد يوم واحد، ظهر على جثته ملقة في شوارع الخرطوم وقد ظهرت عليها آثار التعذيب، من بينها حروق وحروق على راحتي الدين وباطني القدمين. ومع أن جهاز الأمن والمخابرات حاول تسليم جثته لدفنها من دون إجراء عملية تشريح، فقد أصرّت عائلته على إجراء تشريح ما بعد الوفاة. وقد ظهرت كدمات كبيرة وجروح على مختلف أنحاء جسد محمد موسى بحر الدين.

وقال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية: «إن حجم ثقافة العنف في السودان محدود... ولكن جهاز الأمن يعمل على نحو مختلف. فلديه ثقافة العنف الخاصة به. لقد ظهرت على جسد بحر الدين آثار حروق تشير إلى استخدام الصدمات الكهربائية. فمن غير جهاز الأمن يمكنه أن يفعل ذلك؟»

وقال آخر: «ربما أخطأ جهاز الأمن والمخابرات في حساب مدى تحمل جسمه للتعذيب».

ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية، فإنه لم يفتح أي تحقيق في حادثة وفاة محمد موسى، ولم تتم مقاضاة المسؤولين عنها.

5. شرك الموت: المحاكمات الجائرة

«كنت أتحدث معه كل ليلة، وأقول له لن تموت؛ إن منظمات، من قبيل منظمة العفو الدولية، ستمنعهم من قتلك. ولكنهم قتلواه. لقد مات أخي من دون سبب».

شقيق شخص حكم عليه بالإعدام إثر محاكمة جائرة، وأعدم في يناير/كانون الثاني 2010.

إن استخدام «الاعترافات» المنتزعة تحت التعذيب كأدلة يشكل انتهاكاً للحظر المفروض على التعذيب ولحق المتهم في محاكمة عادلة. وعلى الرغم من أحكام الدستور القومي الانتقالي لعام 2005 والالتزامات السودانية بحقوق الإنسان، فإن «الاعترافات» التي تُنتزع تحت التعذيب لا تزال مقبولة كأدلة في المحاكمات التي تجري في السودان. إن القانون السوداني لا يحظر استخدام «الاعترافات» التي تُنتزع تحت التعذيب. فالمادة 10 (أ) من قانون الإثبات لعام 1993 تنص على أنه: «لا تُرُد البينة لمجرد أنه تم الحصول عليها بإجراء غير صحيح متى أطمأنة المحكمة إلى كونها مستقلة ومقبولة».

في مراجعتها لتقارير الدول الأطراف بشأن تنفيذها للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁵⁷ في عام 2007، أعربت لجنة حقوق الإنسان عن قلقها لأنه تم الحصول على الاعترافات بطريقة تشكل انتهاكاً للتعذيب ولأن تلك الاعترافات استُخدمت في بعض التحقيقات ونُوَجَّت بإصدار أحكام بالإعدام.⁵⁸

في الفترة بين مايو/أيار ويونيو/حزيران 2010، سجلت منظمة العفو الدولية أكثر من 120 حكماً بالإعدام صدرت إثر محاكمات جائرة استندت جزئياً إلى «اعترافات» انتُزعت بالإكراه.⁵⁹

وَثَقَت المنظمة 16 حالة إعدام إثر محاكمات جائرة، استندت فيها قرارات الإدانة إلى «اعترافات» انتُزعت تحت وطأة التعذيب. وقد أيدت المحاكم في مختلف مستويات النظام القضائي السوداني، ومنها المحكمة الدستورية، أحكام الإعدام في جميع المراحل. وكان المتهمون من دارفوري، وفي معظم تلك الحالات، كان جهاز الأمن والمخابرات قد قبض عليهم واحتجزهم لديه حتى اقتراب موعد محاكمتهم، حيث تم نقلهم إلى السجن. وتشير الشهادات إلى أن الاعترافات انتُزعت منهم تحت التعذيب في مرحلة ما قبل المحاكمة بينما كانوا في حجز جهاز الأمن والمخابرات.

في 14 يناير/كانون الثاني 2010، أُعدم ستة رجال، هم: بول جون كاو، عبدالرحيم علي محمد، إدريس آدم إلياس، ناصر الدين محمد علي كداكا، سليمان جمعة، عوض كمبال، وبدوي حسن إبراهيم. وفي 18 مايو/أيار 2005، أُدينوا بارتكاب جرائم قتل إثر مقتل 13 شرطياً في مخيم صوبا الذي يقع على بعد 30 كيلومتراً من الخرطوم. وقد وقعت الوفيات بعد اندلاع أعمال العنف، عندما حاولت قوات الأمن إجلاء سكان المخيم قسراً. وُقتل خلال المواجهات نحو 30 شخصاً من سكان المخيم، بينهم نساء وأطفال.

وبعد مرور ستة أيام، أي في 24 مايو/أيار 2005، قام أفراد جهاز الأمن والمخابرات بتطويق المخيم ومنعوا دخوله أو الخروج منه. ثم أغاروا على الأكواخ وقبيضاً على 640 شخصاً ونقلوه إلى عدة مراكز للشرطة. وورد أن المعتقلين

تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على مدى الأسابيع التي تلت. وزعم أن شخصاً واحداً على الأقل لقي حتفه تحت التعذيب.

وقد أطلق سراح معظم المعتقلين أو أدينا بثأرة حوادث الشغب. وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 أدين سبعة رجال بجرائم القتل وحكم عليهم بالإعدام. وتعرض الرجال السبعة جميعاً للتعذيب لإرغامهم على «الاعتراف». ولم يسمح للمتهمين بالاتصال بمحامين إلا في أكتوبر/تشرين الأول 2005، بعد أن كانوا قد أمضوا نحو خمسة أشهر في الحجز.

وخففت محكمة الاستئناف التهمة الموجهة إلى أحد المتهمين، الذي أدين بارتكاب جريمة قتل بصورة غير طوعية. ولكنها أكدت أحكام الإعدام بحق الستة الآخرين. كما أكدت المحكمة العليا وهيئة المراجعة في المحكمة العليا أحكام الإعدام. ولم تتعامل المحكمة العليا مع شكاوى المحامين من أن المتهمين اعترفوا تحت وطأة التعذيب.

في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2009 أيدت المحكمة الدستورية قرار المحاكم الأدنى. وفيما يتعلق بمزاعم التعذيب، قالت المحكمة، ببساطة، إنها «لم تكن مقنعة للمحاكم الأدنى».

ولم يجر أي تحقيق مستقل ومحايد في حوادث مايو/أيار 2005.

وأفيض على تسعه رجال وأدينا بقتل الصحفي محمد طه، الذي وُجد مقطوع الرأس في 6 سبتمبر/أيلول 2006. والرجال التسعة هم: إسحق محمد السنوسي، عبدالحفي عمر، مصطفى آدم، محمد برجيد، حسن آدم فضل، آدم إبراهيم، جمال الدين عيسى، عبدالمجيد علي عبدالمجيد، وصابر حسن.

وكان محمد طه قد كتب عدة مقالات مثيرة للجدل، إحداها حول النبي محمد، وأخرى اعتبرت هجوماً على الدارفوريين.

وأثناء التحقيق في مقتل محمد طه، ورد أن جهاز الأمن والمخابرات قبض على 72 شخصاً، بينهم نساء وأطفال. وقد زعموا جميعاً تقريراً أنهم تعرضوا للتعذيب بهدف إعطاء معلومات أو الاعتراف. وكانوا جميعاً، ماعدا واحداً، من أصل دارفوري.

وأطلق سراح معظم المعتقلين، وقدم 19 شخصاً منهم إلى المحاكمة، حيث برئت ساحة تسعه منهم وأطلق سراحهم، بينما حكم على عشرة منهم بالإعدام في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وقضت المحكمة العليا بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق أحد المتهمين.

وتراجع الرجال التسعة المحكومين بالإعدام جميعاً عن اعترافاتهم في المحكمة، وقالوا إنها انتزعت منهم تحت التعذيب. بيد أن المحكمة الدستورية أيدت قرار المحاكم الأدنى في 2 أبريل/نيسان 2009.

ورداً على مزاعم الدفاع بأن المتهمين تعرضوا للتعذيب، قالت المحكمة الدستورية: «فيما يتعلق بمزاعم التعذيب، فقد قدمت إلى المحاكم التي قررت، بناءً على الأدلة المتوفرة، أن المستأذنين فشلوا في إثبات وقوعها. وأكد القاضي الذي سجل اعترافات المتهمين أن تلك الاعترافات لم تنتزع تحت التهديدات، وأن المحكمة الدستورية لا تتدخل في تقييمه للبراهين في هذه المرحلة».

وفي 13 أبريل/نيسان 2009 أُعدم الرجال التسعة.

المحاكمات الخاصة بحركة العدل والمساواة

«نعم هذه المحكمة ليست محكمة سياسية ولكنها أيضاً ليست - جزيرة معزولة عما يجري في البلاد - ولا تستطيع في رأيي وهي تنظر في القواعد المطعون في دستوريتها إلا أن تتعايش مع بعض الخروج عن المعايير العادلة».⁶⁰

«لا يجوز التذرع بأية ظروف، سواء كانت تتعلق بخطر الحرب أو النزاع المسلح الدولي أو الداخلي، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو حالة الطوارئ، لتبرير التخلص من الحق في المحاكمة العادلة».⁶¹

«في حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبتها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليه بمقتضى القانون الدولي، وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي... ولا يجوز هذا النص أي مخالفة للمادتين 6 [الحق في الحياة] و 7 [الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة]».⁶²

في أعقاب الهجوم على أم درمان في مايو/أيار 2008، أعلنت الحكومة أن حركة العدل والمساواة هي جماعة إرهابية، وأنشأ رئيس القضاء، بالتشاور مع وزير العدل، محاكم خاصة بمكافحة الإرهاب لمحاكمة أعضاء حركة العدل والمساواة في 29 مايو/أيار 2008 بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2001. وتعمل هذه المحاكم الخاصة بموجب قواعد إجراءات خاصة بها، وهي تختلف عن قواعد الاجراءات الجنائية التي تنطبق على المحاكم الجنائية العادلة في السودان.

وقد أنشئت المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب في مدن الخرطوم الثلاث، ومثل أمامها أكثر من 150 شخصاً، من قُبض عليهم في أحداث أم درمان في الفترة بين يونيو/حزيران 2008 ويناير/كانون الثاني 2010. وفي الفترة بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2008، أدانت تلك المحاكم 50 شخصاً وحكمت عليهم بالإعدام. وبحلول يناير/كانون الثاني 2010 ارتفع عدد أحكام الإعدام التي صدرت إلى 106 حالات.

وقام محامون ونشطاء في منظمات المجتمع المدني بتأمين محامي دفاع لجميع الأشخاص الذين كانوا يحاكمون في قضية أحداث أم درمان. وعلى الرغم من سرعة إنشاء المحاكم بمكافحة الإرهاب، فإنه لم يتم تعين قضاة الاستئناف بعد، ولم يتم تشكيل أية محاكم استئناف حتى الآن. ونتيجةً لذلك، فإنه لم يتم الاستئناف على استئناف الدفاع ضد أحكام الإعدام بعد.

ويمكن إيجاد الإشارة إلى الإرهاب بكثافة في محاكمات حركة العدل والمساواة. وقد بترت الحكومة والمحكمة الدستورية عدداً من الأفعال، من قبيل إنشاء المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب وإجراءاتها، وذلك بالقول إن الهجوم خلق حالة طوارئ و«أوضاعاً استثنائية»، حيث ارتكبت «جرائم استثنائية»، حتى وإن لم تُعلن حالة الطوارئ بصورة رسمية.⁶³

فيُبَشِّرُ علىَّ أَحْمَد سليمان سليمان إِيَّانَ حَوَادِثَ أَمْ دَرْمَانَ، وَحُوْكِمَ أَمَامَ مَحْكَمَةَ مَكَافَحةَ الْإِرْهَابِ بِصَفَّتِهِ عَضُواً مَزْعُوماً فِي حَرْكَةِ الْعَدْلِ وَالْمَسَاوَةِ، وَفِي آغْسَطْسِ/آبِ 2008 حُكِمَ عَلَيْهِ بِالْإِعْدَامِ وَاحْتُجزَ لاحقاً فِي سُجْنِ كُوبِرِ، وَشَانَهُ شَانَ مُعْظَمِ الْمُعْتَقَلِينَ الْمُحْتَجَزِينَ مِنْ قَبْلِ جَهَازِ الْأَمْنِ وَالْمَخَابِرَاتِ بَعْدِ الْهَجَومِ عَلَىِّ أَمْ دَرْمَانِ مُبَاشِرَةً.

ورد أنه تعرض للتعذيب أثناء وجوده في حجز جهاز الأمن والمخابرات. وقد توفي أحمد سليمان سليمان في مستشفى للشرطة في الخرطوم بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009، أي بعد مور يومين على نقله إلى هناك من سجن كوبر، وكان مقيماً بالأصفاد. وكان يعاني من التدرب الرئوي ومن مرض عقلي قبل أنه تفاقم بسبب الاعتقال والتعذيب. وُحُرِم من الرعاية الصحية الكافية على الرغم من التحذيرات التي أطلقتها محاميه بشأن حاجته الماسة إلى معالجة طيبة.

وقال معظم المتهمين أمام محاكم مكافحة الإرهاب إن «اعترافاتهم» انحرفت منهم تحت وطأة التعذيب. بيد أن المحاكم لم تتحقق في تلك المزاعم، ولم تأخذ تراجعهم عنها بعين الاعتبار.

في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2008، ذكر خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أنه عقب القبض عليهم، احتجز [المتهمون] لمدة تزيد على شهر من دون أن يُسمح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي، ولم يُسمح لهم بالاتصال بمحامين إلا بعد بدء جلسات المحاكمة.... لاحظ المراقبون [في المحاكمات] أن المتهمين بدوا متعبين ومتألمين. وقد اشتكوا من أنهما تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ولكن المحكمة لم تتحقق في تلك المزاعم ورفضت مطالب محامي المتهمين المتعلقة بإجراء فحوص طبية مستقلة...»⁶⁴

وكان ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص من المتهمين يعانون من أمراض عقلية. وورد أن حالتهم لم تُؤخذ بعين الاعتبار أثناء المحاكمة، وأنهم كانوا من ضحايا التعذيب خلال فترة وجودهم في حجز جهاز الأمن والمخابرات في البداية. وكان من بين المتهمين نحو 23 طفلاً. ومن بين الأشخاص المحكومين بالإعدام، وعدهم 106 أشخاص، كان هناك ثمانية أطفال بحسب ما ورد.

وفي استئناف قدم إلى المحكمة الدستورية، طعن محامو الدفاع في دستورية المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب وقواعد إجراءاتها. وقد طلب المحامون من المحكمة الدستورية أن تعلن أن القواعد والتدابير التي وضعها رئيس القضاء بالتشاور مع وزير العدل هي غير دستورية، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2001.

وذكرت دعوى الاستئناف أن قواعد إجراءات المحاكم الخاصة شكلت انتهاكاً للدستور القومي الانتقالي لعام 2005 وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1991، فضلاً عن قانون الإثبات. ويصل بعض قواعد الإجراءات إلى حد انتهاك المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، مثلاً ورد في دعوى الاستئناف، ولا سيما ما يلي:

- حرمان المتهمين من الوقت الكافي والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم، بما في ذلك الوقت اللازم لتعيين محامي دفاع؛
- تخفيض فترة الاستئناف من أسبوعين إلى أسبوع واحد، وتقليل عدد مراحل الاستئناف من مرحلتين إلى مرحلة واحدة، حتى في حالات عقوبة الإعدام؛
- انتهاك حق الشخص في عدم إرغامه على الشهادة ضد نفسه، وذلك بالسماح للمحاكم بإصدار الإدانة على أساس اعتراف المتهم بالذنب، من دون إفساح المجال للتدابير الواردة في القانون السوداني المتعلقة بضرورة أن يُوضح للمتهمين عواقب اعترافاتهم، وإتاحة الفرصة لهم للتراجع عنها. وقد رفضت المحكمة الدستورية استئناف الدفاع.

وفي فبراير/شباط 2010، وقَعَت حُكُومَةُ السُّودان وحرَكَةُ العدْلِ والمساواة على اتفاقية في إطار مفاوضات السلام في الدوحة برعاية حُكُومَةُ قطر وبوساطة مشتركة من الأمم المتّحدة والاتحاد الأفريقي. والتزم الطرفان

بتبادل السجناء، بمن فيهم المتهمون أمام المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب. ولكن الاتفاقية لم تُنفذ تجفيناً كاملاً. فالحكومة لم تطلق سراح المعتقلين، وبعد مرور أقل من شهر أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير، رحبت بها حركة العدل والمساواة، مما أدى إلى الانهيار التام للاتفاقية.

وفي فبراير/شباط 2010، وفي سياق المفاوضات المستمرة في الدوحة وقعت حركة العدل والمساواة وحكومة السودان اتفاقية إطار جديدة.⁶⁶ ومرة أخرى كان تبادل السجناء جزءاً من الصفقة. وأعلنت حكومة السودان عن إطلاق سراح 57 سجيناً. ورُغم أن 50 من أصل 57 سجيناً هم أعضاء في حركة العدل والمساواة، فمن كانت المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب قد حكمت عليهم بالإعدام.

ولم يُطلق سراح عدد من المتهمين الذين برأت ساحتهم المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب وظلوا قيد الاعتقال التعسفي. وذكر أنه أُطلق سراح آخرين إلا أن جهاز الأمن والمخابرات قبض عليهم مجدداً. وورد أن ما لا يقل عن 16 شخصاً من بُرئت ساحتهم في الفترة بين أبريل/نيسان 2009 ويناير/كانون الثاني 2010، قد أعيد اعتقالهم من قبل جهاز الأمن والمخابرات.

تجريم حرية التعبير

«دفعني هذا لأن أتساءل... هل كُتب على أبو ذر أن يدفع ثمن شجاعته وإقدامه وإيمانه بمبادئه؟ وهل قوة الرأي والشجاعة جريمة لا تُغتفر؟»⁶⁷

«هو واجب. يجب أن نفضح هذه الانتهاكات لأن الانتهاكات تتغذى من الصمت!»⁶⁸

وعقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أُجريت في أبريل/نيسان 2010، جددت الحكومة حملتها القمعية ضد حرية التعبير.⁶⁹

وفي 18 مايو/أيار أعاد جهاز الأمن والمخابرات العمل بالرقابة المسبقة على المطبوعات في الشمال، وبذلك انتهت المهلة التي منحها الرئيس البشير منذ أن أُعلن نهاية الرقابة في سبتمبر/أيلول 2009.

إن الرقابة المسبقة على المطبوعات من قبل جهاز الأمن والمخابرات تتخذ أشكالاً عدّة، وذلك بحسب الصحفة المعنية. ويقوم أفراد جهاز الأمن والمخابرات بزيارات يومية إلى مكاتب بعض الصحف، حيث يراجعون العدد ويوقفون مقالات معينة قبل إرسالها إلى المطبعة. وفي صحف أخرى يقومون بزيارة دار الطبع التي أودعت فيها الصحفة عددها، ويوقفون طبع الصحفة. وفي بعض الصحف يعمل جهاز الأمن والمخابرات بطريقة «الرقابة عن بعد» أو «الريموت كونترول» كما يسميه الصحفيون في السودان، وهو شكل من أشكال الرقابة قبل الطبع، حيث يُبلغ الجهاز الصحف بالموضوعات الممنوعة ويطلب منها ممارسة رقابة ذاتية. ونتيجة للرقابة المسبقة الصارمة وزيارات أفراد جهاز الأمن والمخابرات إلى مقرات الصحف، عمدت بعض الصحف، ومنها «أجراس الحرية»، إلى تعليق صدورها لمدة أسبوع في يونيو/حزيران. وفي 6 يونيو/حزيران 2010 نُمُنعت جريدة «الميدان»، التابعة للحزب الشيوعي، والتي تصدر ثلاثة مرات أسبوعياً من الطبع، وفي نهاية يونيو/حزيران، لم يكن قد سُمح بإصدار الجريدة. كما حذر جهاز الأمن والمخابرات بعض الصحفيين من نشر مقالاتهم على شبكة الإنترنت.

واعتقل صحفيون في الخرطوم تعسفياً بسبب كتابة مقالات تتضمن تحليلات لالانتخابات التي جرت مؤخراً وفوز الرئيس البشير في الانتخابات الرئاسية. وخضع ستة صحفيين للاستجواب أو مثُلوا أمام المحاكم بتهم مختلفة.

وفي 15 مارس/آذار 2010 قام مجلس الصحافة باستجواب صحفيين، هما الحاج علي ورافقه فايز السليم، بشأن

مقالة كتبها الحاج علي وراق في 6 مارس/آذار 2010 ونشرتها صحيفة «أجراس الحرية». وقد تضمنت المقالة تأييداً لمقاطعة الانتخابات، وادعى أنه يجري التلاعب بالانتخابات العامة. وقدم جهاز الأمن والمخابرات الوطني الشكوى الأصلية إلى المدعي العام لقضايا الصحافة والمطبوعات، مدعياً أن المقالة تنشر أنباءً كاذبة وتمثل هجوماً ضد الدولة.

واتهم المجلس الوطني للصحافة الحاج علي وراق، رئيس التحرير السابق لجريدة «أجراس الحرية»، «بشن حرب على الدولة» بموجب المادة 51 من القانون الجنائي لعام 1991. كما مثل أمام المحكمة فايز السليمي رئيس التحرير الحالي لجريدة «أجراس الحرية» بالتهمة نفسها لأن رؤساء التحرير يتحملون المسئولية القانونية الرئيسية عن أية مقالات تنشرها صحفتهم، بموجب قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2009. وقد بدأت الإجراءات في 9 مايو/أيار استعداداً للمحاكمة. وبحلول نهاية يونيو/حزيران كانت الجلسات لا تزال مؤجلة.

في 15 مايو/أيار 2010، قبض جهاز الأمن والمخابرات على حسن الترابي، زعيم حزب المؤتمر الشعبي، في منزله، واحتجز الترابي في الحبس الانفرادي من دون تهمة لمدة تزيد على شهر ونصف الشهر في سجن كوبر في الخرطوم. وفي 30 يونيو/حزيران أطلق سراحه من دون توجيه تهم له. ولا تزال أسباب اعتقاله غير معروفة.

وفي نفس اليوم الذي اعتُقل فيه الترابي، قام جهاز الأمن والمخابرات باحتلال مكتب جريدة «رأي الشعب» التابعة لحزب المؤتمر الشعبي وإغلاقه. وأعلن مدير جهاز الأمن والمخابرات أن قرار الإغلاق استند إلى المادة 26 من قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2009، التي تنص على أن رؤساء التحرير يتحملون المسئولية الرئيسية عن جميع المواد التي تظهر في وسائل الإعلام السودانية. كما تقع المسئولية على عاتق الصحفيين والموظفين الآخرين. وقد بني مدير الجهاز قراره على المادة 25 (د) من قانون الأمن الوطني لعام 2010، التي تخول أفراد جهاز الأمن والمخابرات سلطة «الاستيلاء على الأموال والأصول».

وفي الفترة بين 15 و 27 مايو/أيار قبض جهاز الأمن والمخابرات على خمسة من موظفي جريدة «رأي الشعب»، وهم: أبو ذر الأمين، أشرف عبدالعزيز، ناجي ذهب، الطاهر أبو جوهرة، ورمضان محجوب. وفي 15 مايو/أيار ذُكر أنه قُبض على أبو بكر السمناني، طابع جريدة «رأي الشعب»، ثم أطلق سراحه بعد بضعة أيام.⁷⁰

ونُقل المتهمون من حجز جهاز الأمن والمخابرات إلى مكاتب الادعاء العام المختص «بالجرائم ضد الدولة». وسمح لعائلاتهم بزيارتهم في اليوم الرابع لاعتقالهم. وبعد مرور أربعة أيام نُقلوا إلى سجن كوبر عقب توجيه تهم لهم. وورد أن جهاز الأمن والمخابرات طلب من الرجال الخمسة جمِيعاً، بمن فيهم أبو ذر للمرة الثانية، توقيع وثائق لم يُسمح لهم بقراءتها قبيل نقلهم من جهاز الأمن والمخابرات إلى مكاتب الادعاء العام المختص «بالجرائم ضد الدولة».

في 2 يونيو/حزيران، أطلق سراح المدير الإداري للجريدة ناجي ذهب من دون تهم. بينما نُقل الصحفيون الأربع الباقون إلى محكمة عادلة بتهم ارتكاب 14 جريمة جنائية، منها نشر أخبار كاذبة، والتحريض على الفتنة وتقويض النظام الدستوري والإرهاب والتجمس ضد الدولة والإخلال بالسلم العام، ويعاقب على بعض هذه التهم في السودان بالإعدام. وكانت جميع تلك الجرائم مرتبطة بمقالة نُشرت في صحيفة «رأي الشعب».

وتم تشكيل لجنة من 46 محامياً، اضططعوا بمهمة الدفاع عن الصحفيين الأربع. وفي 9 يونيو/حزيران بدأت المحاكمات أمام محكمة عادلة. ومنع الصحفيون وأفراد عائلات المتهمين من دخول المحكمة. وورد أن بعض المحامين منعوا عن حضور الجلسات أحياناً لأنهم لا يحملون بطاقات هوية.

وطرح فريق الدفاع قائمة بالشهود لحضور المحاكمة. ورفض القضاة دخول أربعة من الشهود. وفي 16 يونيو/

حزيران انسحب محامو الدفاع من الجلسات بعد الحصول على موافقة موكليهم. وقد ربط المحامون قرارهم ذلك برفض المحكمة للشهود، قائلين «إن أيديهم مقيدة». وعلقت المحكمة تلك المحاكمة حتى تشكيل فريق دفاع جديد. وتقدم 46 محامياً آخرين، واستؤنفت الجلسات في 20 و 21 يونيو/حزيران للتحضير للشهود والأدلة. وعلى الرغم من رفض الادعاء العام لجميع الشهود الذين قدمتهم الدفاع، فقد قبل القضاة ثلاثة شهود. وبحلول نهاية يونيو/حزيران 2010، كانت المحاكمة لا تزال مستمرة. ومنذ بدايتها، اتسم سير العمل بالسرعة، حيث بلغ معدل الجلسات التي عقدتها المحكمة جلستين أسبوعياً.

وقدم محامو الدفاع إلى المدعي العام طلباً لوقف الجلسات. وزعم أن طلبهما استند جزئياً إلى حقيقة أن التهم والأحكام غير متناسبة مع الأفعال، وأن الطبيعة الحساسة للقضية يمكن أن تؤثر على الأمن العام.

وزعم أن اثنين من الصحفيين، وهما أبو ذر الأمين والطاهر أبو جوهرة، تعرضوا للتعذيب أثناء استجوابهما من قبل جهاز الأمن والمخابرات. وتشير التحقيقات والتهم إلى أن الصحفيين اعتقلوا وجُلباً إلى المحكمة بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وبسبب عملهم. ولذا فإن منظمة العفو الدولية تعتبرهم سجناء رأي.

أبو ذر الأمين هو أحد الصحفيين الذين قبض عليهم جهاز الأمن والمخابرات.

وفي 15 مايو/أيار، قام ثلاثة من أفراد جهاز الأمن والمخابرات، يرتدون ملابس مدنية، بزيارة منزل أبو ذر في الخرطوم وقالوا لاحد أفراد عائلته إنهم من زملائه الصحفيين وإنهم يودون رؤيته.

وقال شهود عيان إن أولئك الرجال الثلاثة ظلوا يتسلكون في الشارع الذي يقع فيه منزل أبو ذر مع عائلته لمدة ثلاثة أيام على الأقل. وقد أبلغ سكان الحي أبادر بوجود أولئك الرجال. وكان يتوقع، هو وأفراد عائلته، زيارة من عناصر جهاز الأمن والمخابرات. ورفض أبوذر مغادرة منزله خوفاً من احتمال اعتقال أفراد عائلته بدلأ منه.

وقد دخل أفراد جهاز الأمن والمخابرات المنزل وفتشوه من دون إبراز هوياتهم أو إظهار أمر تفتيش. وقد وجدوا أبو ذر في المنزل وألقوا القبض عليه.

اقتيد أبو ذر إلى مكان اعتقال مجھول تابع لجهاز الأمن والمخابرات، حيث تم استجوابه بشأن كتاباته وعمله الصحفي، وتعرض للتعذيب، حيث تعرض للضرب والركل أثناء استجوابه. وظهرت آثار صعقات كهربائية على جسمه. وأثناء تعذيبه حاول أبوذر الدفاع عن نفسه، فعرض أحد عناصر جهاز الأمن والمخابرات في أنفه.

وأرغم أبو ذر على توجيه ورقة بينما كان ملقى على الأرض في غرفة التعذيب وفي حالة من فقدان الوعي تقريراً. وهو لا يعرف محتويات الورقة التي وقع عليها.

وفي نهاية يونيو/حزيران 2010 كان أبو ذر يعاني من ألم في ظهره وفي كليته. ويشتبه في أنه ربما أصيب ببعض التلف في الأعصاب بسبب تزايد الإحساس بالحر في رجليه، مما أثر على قدرته على المشي.

في جلسة المحاكمة الأولى، قال أبوذر إنه تعرض للتعذيب، وطلب من المحكمة السماح له بمراجعة طبيب اختصاص لفحص الإصابات التي لحقت به. وكانت عائلته قد طلبت الشيء نفسه أثناء احتجازه في البداية ومحاكمته على ارتكاب «جرائم ضد الدولة». وسمحت له المحكمة بمراجعة طبيب عام في مستشفى

الشرطة، حيث أجرى الطبيب فحصاً لابي نر، وقدم تقريراً للمحكمة يفيد بأن المتهم يعاني من تمزق عضلي، وبأنه ليس بحاجة إلى عناية طبية متخصصة. ونتيجةً لذلك، فقد رفضت المحكمة طلباته اللاحقة بالسماح له بالحصول على رعاية طبية متخصصة.

وقدم أبو نر الأمين شكوى بشأن تعرضه للتعذيب إلى الادعاء العام في شمال أم درمان ضد جهاز الأمن والمخابرات، ومع أن شكواه رفضت في البداية، فقد قدم استئنافاً، وسجل المدعي العام شكواه. وورد أنه تم فتح تحقيق، ولكنه حفظ لأن المشتكى يجب أن يكون حاضراً. وذكر أن محامي الدفاع في قضية جريدة «رأي الشعب» طلبوا من القضاة السماح لابي نر المثول أمام الادعاء العام. وحتى نهاية يونيو/حزيران، لم تكن قد تمت الموافقة على طلبهم.

وقدم عنصر جهاز الأمن والمخابرات الذي عُضّه أبو نر شكوى ضد الآخر على التعرض لاذى جسدي جسيم. ومع أن الادعاء العام جاء على ذكر الشكوى عندما بدأت المحاكمات، فإنه لم يرد ذكر هذه التهمة خلال الجلسات اللاحقة.

6. الطريق المسدود: غياب الإصلاح

«هناك دائمًا خطر على العائلات التي تجرؤ على الكلام، حتى بالنسبة لأولئك الذين مازالوا في مأمن حتى الآن... ولكن الحقيقة يجب أن تظهر. هذا هو السبيل الوحيد».

محام سوداني

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتعين على الدول إجراء تحقيق في أنباء التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومقاضاة الجناة المشتبه بهم، وتحقيق الإنصاف وجبر الضرر الكامل لضحايا تلك الانتهاكات. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في عمليات الإنصاف وجبر الضرر في تقديم مرتكب الانتهاك إلى ساحة العدالة. بيد أن ذلك مستحيل تقريباً في السودان. فقانون الأمن الوطني لعام 2010 يمنح جهاز الأمن والمخابرات سلطة القبض والاحتجاز، بالإضافة إلى الحصانة من الملاحقة القضائية.

وقد اعتمد القانون على الرغم من دعوة المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان حكومة السودان إلى إصلاح قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999، وإلى اعتماد تدابير فعالة لمنع ممارسة التعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال رفع الحصانات التي يتعتبر بها أفراد جهاز الأمن والمخابرات. وتعتبر هذه الحصانات عقبة كأداء في سبيل تحقيق العدالة للناجين من الانتهاكات على أيدي عناصر جهاز الأمن والمخابرات.

والقليل من الناجين من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة يسعون إلى تحقيق الإنصاف عبر النظام القضائي. فالعديد من هؤلاء يخشون من أن تقوم السلطات بعمليات انتقامية ضدهم إذا طالبوا بإنصاف قانوني. كما أنهم على دراية بالعقبات القانونية، من قبيل الحصانات التي يكفلها قانون قوات الأمن الوطني العام 1999 وقانون الأمن الوطني لعام 2010، والسوابق التي قوبلت فيها محاولات نشان العدالة بالرفض من قبل المحاكم، بما فيها المحكمة الدستورية.

فيمحاكمات أم درمان، قالت المحكمة الدستورية إنه مع أن المحاكمات لم تكن سياسية، فإن المحكمة لم تستطع إلا أن تأخذ بعين الاعتبار «الظروف الاستثنائية» التي مرت بها البلاد مع وقوع الهجوم على أم درمان. وعلى الرغم من أنه لم يتم إعلان حالة الطوارئ، فقد اعتبرت المحكمة الدستورية هذه الظروف كافية لتبرير قواعد الإجراءات الاستثنائية للمحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب.

ولكن على الرغم من بيان المحكمة الدستورية، فإن ثمة حقوقاً غير قابلة للانتقاد في جميع الظروف، كالحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب. وتنص اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة على أنه «لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية، أياً كانت، سواء كانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبر للتعذيب».

وتتحدث بعض محامي وأفراد عائلات الضحايا الذين قضوا نحبهم في حجز جهاز الأمن والمخابرات ممن قابلتهم منظمة العفو الدولية عن المخالفات التي تواجهها هذه العائلات. غالباً ما يضغط جهاز الأمن والمخابرات على عائلات الموتى لحملها على تسلم جثث أبنائها ودفنها من دون إجراء تشريح لها. وفي إحدى الحالات، عندما أصرت العائلة على إجراء التشريح، الذي أظهر أن الوفاة نجمت عن التعذيب، طلب من عائلة المتوفى عدم المطالبة بإيصال قانوني، ودفع مبلغ صغير من المال إلى ورثة الضحية بواسطة أحد أفراد جهاز الأمن والمخابرات بحسب ما ورد.

وعلى الرغم من الحالات الموثقة طبياً وال المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة على أيدي جهاز الأمن والمخابرات، أدى بعضها إلى وقوع وفيات في الحجز، فإن الحكومة لم تجر تحقيقاً فعالاً في هذه الحالات ولم تقدم الجناة المشتبه بهم إلى المحاكمة.

وعندما تُسأل الحكومة عن سبب عدم رفع الحصانة من المقاضاة عن أفراد جهاز الأمن، فإنها ترد بالقول إن الحصانات «إجرائية وليس أساسية». بيد أن ادعاء الحكومة بأن «الممارسة المعتادة هي رفع الحصانة عن الشخص إذا كانت هناك أدلة ظاهرة تبرر توجيه تهم لذلك الشخص»، لا يبدو أنه يستند إلى أي أساس في الممارسة العملية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2009، قالت هيئة خبراء الأمم المتحدة التي أنشأها مجلس الأمن إن حكومة السودان لم تتوافر الهيئة بعد «بأية أدلة على اتخاذ أية إجراءات بحق موظف في جهاز الأمن والمخابرات انتهك الحقوق الإنسانية للمعتقلين الدارفوريين».⁷¹

ودأبت المحاكم التي استمعت إلى القضايا التي زعم فيها المتهمون أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي أفراد جهاز الأمن والمخابرات على رفض السماح للمتهمين بالتراجع عن «اعترافاتهم»، ولم تجر أية تحقيقات في مزاعم التعذيب. غالباً ما تجاهلت في أحکامها مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وعندما أكدت المحكمة الدستورية أحکام الإعدام الصادرة بحق الرجال الذين اتهموا بقتل الصحفي محمد طه، قالت: «يجد مقدمو الاستئناف أن الإجراءات التي قُبض عليهم وفُتشوا واحتُجزوا بشكل غير قانوني بموجبها شكلت انتهاكاً لحقهم المكفول بموجب المادة 38 من الدستور. كما يجد مقدمو الاستئناف أنهم تعرضوا للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، مما شكل انتهاكاً لحقهم المكفول بموجب المادة 33 من الدستور. إنني أتفق مع المحامي على أن هذه الانتهاكات، إن ثبتت صحة وقوعها، تشكل نوعاً من حرمان مقدمي الاستئناف من حقوقهم الدستورية المشار إليها. بيد أن هذه الانتهاكات، باستثناء الانتهاكات المتعلقة بتعذيب المتهمين، لا تؤثر على قرار [المحكمة] بإدانتهم».

وقررت المحكمة الدستورية أنه لا ضرورة للنظر في مزاعم التعذيب مادامت المحاكم الدنيا قد فحصت «الاعترافات» للتحقق من أنها لم تُنزع بالإكراه. بيد أن ثمة أدلة دامغة تؤيد مزاعم التعذيب في هذه القضية، وهي مزاعم كان يجب إجراء مزيد من التحقيقات فيها.

وأكّدت المحكمة الدستورية، مراراً وتكراراً، أن الحصانات الممنوحة لأفراد جهاز الأمن والمخابرات لا تتناقض مع الدستور. وذكرت أن الحصانات «إجرائية» فقط، وأن مدير جهاز الأمن والمخابرات يمكن أن يلغيها إذا رأى ذلك ضرورياً.⁷²

في عام 1999، أرسلت منظمة العفو الدولية وعدد من المشتكيين الآخرين رسائل إلى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز من دون تهمة أو محاكمة لمئات السجناء من جانب

جهاز الأمن والمخابرات. وأكملت الشكاوى على أن السجناء كانوا محتجزين في «بيوت الأشباح»، حيث تفشي استخدام التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

وقالت المفوضية الأفريقية إن القضية يمكن أن تكون مقبولة لأن الإنصاف الداخلي غير متوفّر «وغير موجود» بكل بساطة. وعلاوة على ذلك، قالت المفوضية الأفريقية: «إن حكومة السودان لم تكن جاهلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقع في البلاد. إن معظم الانتهاكات المزعومة مرتبطة بالقوانين الوطنية الجديدة السارية المفعول ... وحتى في الحالات التي لم يتم اتخاذ إجراءات قانونية محلية من قبل الضحايا المزعومين، فقد كانت الحكومة على علم كاف بالأوضاع السائدة داخل حدود أراضيها، بالإضافة إلى مضمون التزاماتها الدولية».⁷³

وخلصت المفوضية الأفريقية إلى القول إن السودان انتهك عدداً من الحقوق بموجب الميثاق الأفريقي، ومنها الحق في الحياة، والحق في حرية الشخص وأمانه، والحق في الكرامة وفي عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، وحق الشخص في الاستماع إلى قضيته في المحكمة، والحق في حرية الضمير والتجمع والاشتراك في الجمعيات. وطلبت المفوضية من السودان وضع حد لهذه الانتهاكات واحترام التزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي.

وبعد مرور عشر سنوات، أي في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، رفع كل من عبد المنعم الجاك وعامر سليمان وعثمان حميد، وجميعهم من القياديين المدافعين عن حقوق الإنسان، دعوى إلى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضد السلطات السودانية. وقد دعوا إلى تحقيق الإنصاف على عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة التي تعرضوا لها في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على أيدي جهاز الأمن والمخابرات، والتي قالوا إنهم تعرضوا لها بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان ليس إلا. كما دعا مقدمو الطلبات إلى إصلاح قوانين الأمن الوطني في السودان كي تتلاءم مع الدستور القومي الانتقالي لعام 2005 ومع التزامات السودان الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ولا يزال الرجال الثلاثة بانتظار قرار المفوضية الأفريقية.

7. خاتمة و توصيات

«لو أن كلاًً منا طالب بحقوقه، لاستطعنا الوصول إلى نتيجة ما. فثمة قول مأثور في السودان يقول: «ما ضاع حق ورأوه مطالب».

ناشط سياسي كان قد قُبض عليه وتعرض للتعذيب أربع مرات على أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وفَرَّ من السودان.

من دون إحداث تغييرات جوهرية في القوانين والممارسات الخاصة بالأمن الوطني في السودان، لن يحدث أي تحسن في أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد. وما دام جهاز الأمن والمخابرات يتمتع بهذه السلطات والحقوق، فإنه لن يكون هناك أمل في وضع حد لعمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز بعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة والوفيات في الحجز.

كما أن تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي جهاز الأمن والمخابرات منذ انتخابات أبريل/نيسان، وقمع حرية التعبير يثيران بواعث قلق عميق، ولاسيما في ضوء الاستفتاء المُقبل الذي سيُجرى في عام 2011 ومخاطر تزايد انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالاستفتاء.

وتقع على عاتق حكومة السودان مسؤولية احترام حقوق الإنسان وحمايتها والإبقاء بها، وتشمل الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة وفي الحرية، والحق في حرية التعبير والتجمع السلمي والاشتراك في الجمعيات. ولذا فإنه يتطلب من الحكومة الكف عن قمع المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والطلبة والصحفيين والنساء والأصوات المعارضة. كما ينبغي أن تقوم بتعديل جميع القوانين التي تجيز المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، ومواعيدها مع معايير حقوق الإنسان.

ثمة ثقافة سائدة في جهاز الأمن والمخابرات تسمح باستخدام التعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وما يشجع على استمرار هذه الثقافة وجود حكومة تسمح بارتكاب هذه الانتهاكات وتتوفر الحصانة لمرتكبيها. إن تغيير هذه الثقافة يجب أن يبدأ بإلغاء السلطات المفرطة والحقوق التي يتمتع بها جهاز الأمن والمخابرات. وبينما ينشئ هيئات إشراف مستقلة، وإجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جهاز الأمن والمخابرات وغيره من الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين في السودان. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات على الجرائم التي يقترفوها أمام قضاء محيد ومستقل، وتحقيق الإنصاف وجرب الضرب لضحايا الانتهاكات.

ومن دون هذه التغييرات الحيوية سيظل الخوف يخيم على السودان، وسيظل أفراد جهاز الأمن والمخابرات بمثابة عملاء الخوف في السودان.

توصيات إلى حكومة السودان

تدعو منظمة العفو الدولية حكومة السودان إلى القضاة على الثقافة التي تسمح بتنامي انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، من قبيل الاعتقال التعسفي والاعتقال بمعدل عن العالم الخارجي لفترات طويلة والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة والاختفاء القسري.

وتحث منظمة العفو الدولية حكومة السودان على:

- إلغاء قانون الأمن الوطني العام 2010، وضمان الإصلاح المؤسسي والتشريعي لجهاز الأمن والمخابرات الوطني وفقاً لاتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي. وبصورة خاصة، ينبغي إصلاح سلطات القبض والاحتجاز الواسعة بما يتماش مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء آلية إشراف قضائي.
- ضمان عدم وجود قوانين توفر الحصانات القانونية لموظفي الدولة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، وبشكل خاص إلغاء جميع الحصانات التي يتمتع بها أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني والمعاونين معهم بموجب المادة 52 من قانون الأمن الوطني لعام 2010 والمادة 33 من قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999.
- التنديد الرسمي والعلني بعمليات القتل غير المشروع والاختفاء القسري والتعذيب وإساءة المعاملة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ وضمان وقف هذه الممارسات؛ وتوضيح أن هذه الانتهاكات والممارسات محظورة حظراً مطلقاً ولن يتم التسامح معها تحت أي ظرف من الظروف؛ وإعلان أنه ستتم محاكمة جميع الموظفين الرسميين، بمن فيهم عمالء جهاز الأمن والمخابرات، الذين يرتكبون مثل هذه الأفعال أو يأمرون بارتكابها أو يحرضون على ارتكابها أو يواافقون عليها أو يسكتون عنها؛
- ضمان إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة في جميع مزاعم القتل غير المشروع والاختفاء القسري والتعذيب وإساءة المعاملة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبل سلطة مستقلة ومحايدة؛
- ضمان محاكمة المشتبه بهم من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بلا تأخير أمام محاكم عادلة ومستقلة وفقاً للمعايير الدولية للعدالة ومن دون الجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛
- إصدار وتنفيذ تعليمات واضحة بأنه سيتم توفير جميع الضمانات التي ينص عليها القانون الدولي للمعتقلين، وذلك للتأكد من أنهم غير محتجزين بصورة غير قانونية؛
- سن قانون يكفل قيام جميع الأفراد الذين ينفذون عمليات القبض على الأشخاص بالتعريف بهويتهم أمام الأشخاص المقبوض عليهم، وإبلاغهم بأسباب القبض عليهم؛
- وضع ضمانات تسمح بإجراء فحص طبي لكل معتقل من قبل طبيب مستقل فور إلقاء القبض عليه وبعد كل فترة استجواب؛ ومراقبة نوعية التقارير الطبية؛
- ضمان السماح لكل معتقل بالاتصال بمحام في غضون 24 ساعة من القبض عليه، وفي جميع مراحل العملية القضائية، بما في ذلك أثناء الاحتجاز والاستجواب والتحقيقات الأولية؛
- ضمان أن تكون السلطات المسؤولة عن الاحتجاز منفصلة عن تلك المسؤولة عن الاستجواب؛

- ضمان مثول جميع المعتقلين أمام قاض أو سلطة قضائية مختصة من أجل مراجعة مدى قانونية اعتقالهم وظروف احتجازهم؛
- ضمان حق جميع المعتقلين ومحاميهم وعائلاتهم في الطعن في قانونية اعتقالهم أمام المحكمة؛
- ضمان حق جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب جريمة جنائية في محاكمة عاجلة وعادلة تتماشى تماماً مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- ضمان إطلاق سراح جميع سجناء الرأي في السودان فوراً وبلا قيد أو شرط؛
- إغلاق جميع أماكن الاعتقال غير الرسمية فوراً، وحظرها في القانون، وحظر الاعتقال بمotel عن العالم الخارجي قانوناً، والكف عن احتجاز المعتقلين بمotel عن العالم الخارجي؛
- إنشاء آلية مراقبة وطنية مستقلة تقوم بزيارات منتظمة وغير معلنة إلى جميع أماكن الاعتقال، وذلك من أجل مراقبة معاملة المعتقلين وظروف اعتقالهم؛
- ضمان أن تكون جميع الأماكن التي يُحتجز فيها المعتقلون معترفاً بها رسمياً ومفتوحة للتفتيش أمام المدعين العامين والهيئات المستقلة ذات الصلة، بما في ذلك السماح لجميع مراقبين حقوق الإنسان بزيارة جميع مراكز الاعتقال في السودان؛
- نشر قوائم محدثة بجميع أماكن الاعتقال في شكل يمكن للمحامين وأفراد الجمهور الوصول إليه؛
- إنشاء سجل مركزي لضمان إمكانية الوصول إلى جميع المعتقلين والاحتفاظ بمثل هذا السجل؛
- إصلاح قوانين الإجراءات الجنائية بصورة تتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وضمان عدم قبول استخدام الإفادات وغيرها من الأدلة التي يتم الحصول عليها تحت التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة في جلسات المحاكمة، ما عدا ضد الشخص المتهم بممارسة التعذيب أو غيره من صنوف إساءة المعاملة؛
- وضع وتنفيذ تدابير فعالة، مع إدماج جميع عناصر برنامج منظمة العفو الدولية ذي الاشتراكية عشرة نقطة لمنع التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهيمنة من قبل موظفي الدولة⁷⁴؛
- التصديق، بلا تحفظات مقيّدة، على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهيمنة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛
- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاء القسري، وقبول اختصاص اللجنة بموجب المادتين 31 و 32؛
- حل المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب؛
- ضمان إعادة محاكمة الأشخاص الذين أدينوا نتيجة لمحاكمات جائرة، بمن فيهم المتهمون الذين حُكم عليهم بالإعدام من قبل المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب بسبب ضلوعهم المزعوم في الهجوم على أم درمان في مايو /

أيار 2008، بصورة عادلة تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- السماح للمتهمين الذين يعانون من مشكلات صحية عقلية بالحصول على رعاية طبية متخصصة وإجراء تقييم مستقل لقدرتهم على المثول أمام المحكمة؛
- ضمان عدم احتجاز الأطفال إلا كملجاً أخليًّا، وضمان فصل الأطفال المحرمون من حريةتهم قانونيًّا عن البالغين. وينبغي إعادة محاكمة الأطفال الذين أدينوا في المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب، بحيث تنسق إجراءات محاكمتهم مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث.
- إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام فوراً، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام كلياً بحسب ما نص عليه قراراً الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 62/149 (ورقم 168/36):
- تخفيف جميع أحكام الإعدام إلى السجن مدةً مختلفة بلا تأخير؛
- إلغاء أحكام النظام العام، ومواءمة جميع لوائح النظام العام مع التزامات السودان الدولية بحقوق الإنسان؛
- توفير جبر الضرر، بما فيه التعويضات، للنساء والرجال الذين تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة بموجب أحكام النظام العام؛
- التصديق بلا تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا، وإلغاء جميع القوانين التي تتطوّر على تمييز؛
- الكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، وضمان حقوقهم في حرية التعبير والتنقل والاشتراك في الجمعيات والتجمع السلمي؛
- تنفيذ وتعزيز إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان (الإعلان المتعلقة بحق ومسؤولية الأشخاص والجماعات وأعضاء المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية المعترف بها دولياً)؛
- ضمان إصلاح القانون الجنائي الوطني، بحيث تصبح الجرائم بموجب القانون الدولي، ومنها الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وإبادة الجماعية والتعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري، جرائم بموجب القانون الوطني كذلك، وبما يتسمق مع نظام روما الأساسي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛
- ضمان التدريب الجيد لسلوك القضاء في مجال معايير حقوق الإنسان، وضمان احترامه للالتزامات السودانية بحقوق الإنسان؛
- ضمان حق جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السودان وعائلاتهم في الحصول على إنصاف فعال، بما في ذلك جبر الضرر الذي لحق بهم، بصورة فعالة.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- تهيب منظمة العفو الدولية بمجلس حقوق الإنسان دعوة حكومة السودان إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما على أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني.
- وتحث المنظمة مجلس حقوق الإنسان على المراقبة والمتابعة الحثيثة لتوصيات مجموعة خبراء الأمم المتحدة، وبشكل خاص ممارسة الضغط على السودان لحمله على القيام بما يلي:
 - التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛
 - وقف عمليات الاعتقال بمعدل عن العالم الخارجي، وإغلاق جميع أماكن الاعتقال غير الرسمية، والسماح للمعتقلين بالاتصال بعائلاتهم ومحاميهم؛
 - إصدار تعليمات إلى الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين، ومنها جهاز الأمن والمخابرات، تحظر بوضوح عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وعمليات الاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء القسري والتعذيب؛
 - حظر استخدام الاعترافات التي يتم الحصول عليها بطريقة تشكل انتهاكاً للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أية محكمة سودانية؛
 - تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الخطوات المتخذة للتصدي لإفلات عناصر جهاز الأمن والمخابرات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبونها في مجرى عملهم، وذلك بتوفير معلومات تفصيلية حول الشكاوى التي قدمت بشأن مثل تلك الأفعال، وعدد عملاء جهاز الأمن والمخابرات الذين حوكموا وأدينوا، والتعويضات التي قدمت إلى الضحايا؛
 - السماح بإجراء مراجعة قضائية لجميع الأشخاص بعد القبض عليهم؛
 - إصلاح جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وإلغاء السلطات الواسعة والحسانات الممنوحة له بموجب المادتين 50 و 52 من قانون الأمن الوطني لعام 2010؛
 - الكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان واحترام حقوقهم في التعبير عن آرائهم وممارسة أنشطتهم بحرية في جميع أنحاء السودان؛
 - الإيفاء بالتزامات السودان فيما يتعلق بتقديم تقارير إلى هيئات مراقبة المعاهدات التابعة للأمم المتحدة والعمل بناءً على ملاحظاتها الختامية؛
 - قبول المطالب المعلقة لأنظمة الإجراءات الخاصة، ولاسيما الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛
 - تقديم ردود أساسية وفي الوقت المحدد على جميع المناشدات العاجلة والمراسلات التي ترد من هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛

- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وقبول اختصاص اللجنة بموجب المادتين 31 و32;
 - التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وإلغاء جميع القوانين السودانية التي تتطوّر على تمييز:
 - المراقبة الحثيثة والمراجعة المنتظمة عند تنفيذ حكومة السودان لتوصيات مجموعة الخبراء المقدمة إلى الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 75/8;
 - تجديد صلاحيات الخبير المستقل المعنى بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، حتى صدور قرار صريح من مجلس حقوق الإنسان بإنها صلاحياته، أو لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات;
 - تشجيع الخبير المستقل على القيام بزيارة إلى البلاد، وتحديث تقريره لطرحه على مجلس حقوق الإنسان للنظر فيه في جلسته التالية.
- إلى المجتمع الدولي**
- تحدث منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي على دعوة السودان إلى:
 - التقيد بالالتزامات الدولية بحقوق الإنسان بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني؛
 - الكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، وضمان حقهم في حرية التعبير والتنقل والاشتراك في الجمعيات والتجمع السلمي؛
 - ضمان إطلاق سراح جميع سجناء الرأي في السودان فوراً وبلا قيد أو شرط؛
 - قبول مطالب أنظمة الإجراءات الخاصة، وخصوصاً الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛
 - إصلاح القوانين، بحيث تصبح متسقة مع التزاماته الدولية بحقوق الإنسان، وإلغاء قانون الأمن الوطني لعام 2010؛
 - التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا؛
 - التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛

■ التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وقبول اختصاص اللجنة بموجب المادتين 31 و 32؛

■ توفير المزيد من الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في السودان.

إن منظمة العفو الدولية تدعو بشكل خاص بعثات الاتحاد الأوروبي في السودان إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك من أجل توفير حماية أكبر لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان.

هوايي

¹ ظل صلاح عبدالله (قوش) مديرًا للجهاز الأمن والمخابرات الوطني في السودان حتى أغسطس/آب 2009.

² رسالة مفتوحة من عبد المنعم الجاك إلى صلاح قوش: حول اعتقالي وتعذيبني والمحكمة الجنائية الدولية، انظر: <http://www.darfurconsortium.org/Non Member/Statements/OpenLetter.121908.pdf>

3 انظر: الأمم المتحدة ترحب بأمر الحكومة السودانية المتعلق برفع الرقابة المفروضة على الصحف، مركز الأخبار التابع للأمم المتحدة، الموقع: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=32351>

٤ تقرير المقرر الخاص المعنى بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، سيماسمر، رقم الوثيقة: A/HRC/11/14، يونيو ٢٠٠٩، الفقرة ١٩.

⁵ تفيذ قرار الجمعية العامة رقم 60/251 بتاريخ 15 مارس/آذار 2006 بعنوان: «مجلس حقوق الإنسان»، رقم الوثيقة: A/HRC/5/6 بتاريخ 8 يونيو/حزيران 2007، الملحق II، الفقرات 1، 4، 5.

6 في السابق كان الطفل **يُعرَف** بأنه الشخص الذي يقل عمره عن 18 عاماً، أو الذي لم تظهر عليه علامات البلوغ. وقد نتج عن التعرّف الأخير محاكمة أطفال دون سن الثامنة عشرة واعتبارهم بالغين بناء على بنيتهم وظاهرهم الحسدي.

⁷ منظمة العفو الدولية، أحكام الإعدام وعمليات الإعدام، 2009، رقم الوثيقة: ACT 50/001/2010، مارس/آذار 2010.

8. انظر: التعليق العام رقم 20 للجنة حقوق الإنسان، الذي ينص على: 8. تشير اللجنة إلى أن حظر مثل هذه المعاملة أو العقوبة أو اعتبارها جريمة ليس كافياً لتنفيذ المادة 7. إذ يتquin على الدول الأطراف إبلاغ اللجنة بالتدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها من التدابير التي تتخذها لمنع أفعال التعذيب والمعاملة القاسية واللامهنية في أية منطقة تخضع لولايتها القضائية، والمعاقبة عليها. للالاطلاع على المعايير الدولية المتعلقة بالتحقيق في أفعال التعذيب، انظر: المبادئ المتعلقة بالتحقيق والتوثيق الفعالين للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللامهنية أو المهيمنة، على الموقع:

<http://www2.ohchr.org/english/law/investigation.htm>

⁹ التعليق العام رقم 20، المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

10 دراسة مشتركة حول الممارسات العالمية المتعلقة بالاعتقال السري في سياق مكافحة الإرهاب أجراها المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعنى بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي، والفريق العامل المعنى بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، رقم الوثيقة: HRC/13/42/A، بتاريخ 26 يناير/كانون الثاني، الفقرة (i).

¹¹ انظر مثلاً: البرت وماه موكونغ ضد كاميرون (458/1991)، 21 يوليو/تموز 1994، رقم وثيقة الأمم المتحدة: UN Doc. CCPR/C/51/D/458/1991

12 أنشئ الفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي بموجب القرار رقم 1991/42 للجنة حقوق الإنسان، وكُلف بمهمة التحقيق في حالات الحرمان من الحرية تعسفاً، وفقاً للمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية.

13 أُنظر: <http://www2.ohchr.org/english/issues/detention/complaints.htm>

14 بيان المقررة الخاصة المعنية بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي وإجراءات موجزة، السيدة أسمى جاهنغير، لجنة حقوق الإنسان، 4 أبريل / نيسان 2001.

15 تقرير المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند مكافحة الإرهاب وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، 4 فبراير / شباط 2009، الفقرة 39.

16 للاطلاع على مزيد من المعلومات حول قانون قوات الأمن الوطني لعام 1999 وال الحاجة إلى الإصلاح القانوني، أُنظر: الأمن للجميع: إصلاح أجهزة الأمن الوطني السوداني، سبتمبر / أيلول 2009، الإنصاف، متاح على الموقع: <http://www.redress.org/downloads/country-reports/Security%20for%20all%20Final.pdf>

17 التوصية رقم 1.4.4، تقرير مجموعة الخبراء بشأن دارفور، 8 يونيو / حزيران 2007، رقم الوثيقة: A/HRC/9/13/Add.1

18 تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في دارفور من إعداد مجموعة الخبراء، مجلس حقوق الإنسان، رقم الوثيقة: A/HRC/5/6، بتاريخ 8 يونيو / حزيران 2007، الملحق 2، الفقرة 1.4.3 (3).

19 أُنظر التعليق العام رقم 29 للجنة حقوق الإنسان: حالة الطوارئ (المادة 4) الفقرة 16، رقم الوثيقة: CCPR/C/21/Rev.1/Add.11، بتاريخ 31 أغسطس / آب 2001.

20 التقرير النهائي للمقرر الخاص المعنى بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، رقم الوثيقة: A/HRC/11/14، يونيو / حزيران 2009، الفقرة 22.

21 يعرّف قانون الأمن الوطني لعام 2010 المعاونين في جهاز الأمن والمخابرات بأنهم أشخاص معينين من قبل الجهاز، ولكن ليس في وظائف منتظمة أو كمتفرجين.

22 تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في دارفور، أعدته مجموعة الخبراء التابعة لمجلس حقوق الإنسان، رقم الوثيقة: A/HRC/5/6، بتاريخ 8 يونيو / حزيران 2007، الملحق 2، الفقرة 1.4.1.

23 تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في دارفور أعدته مجموعة الخبراء التي فوّضها مجلس حقوق الإنسان بقراره رقم 4/8، رقم الوثيقة رقم: A/HRC/5/6، بتاريخ 8 يونيو / حزيران 2007، الملحق II، الفقرة 1.4.2 (3).

24 الملاحظات الخاتمية للجنة حقوق الإنسان، رقم الوثيقة: CCPR/C/SDN/CO/3/CRP.1، بتاريخ 26 يوليو / تموز 2007، الفقرة 22.

25 التقرير النهائي للمقرر الخاص المعنى بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، رقم الوثيقة: A/HRC/11/14، يونيو / حزيران 2009، الفقرة 8.

26 تقرير الفريق العامل المعنى بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، رقم الوثيقة: A/HRC/7/2، بتاريخ 10 يناير / كانون الثاني 2008، الفقرة 356.

27 دراسة مشتركة حول الممارسات العالمية فيما يتعلق بالاعتقال السري في سياق مكافحة الإرهاب للمقرر الخاص المعنى

بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية عند مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعنى بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي، والفريق العامل المعنى بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، رقم الوثيقة: 13/42، A/HRC/13/265، بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2010، الفقرة 265.

²⁸ انظر مثلاً: تقرير المقرر الخاص المعنى بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، رقم الوثيقة: 13/22/Add.1، A/HRC/13/22/Add.1، بتاريخ 24 فبراير/ شباط 2010.

²⁹ منظمة العفو الدولية، تحرك عاجل رقم: 101/09/UA، AFR 54/010/2009، بتاريخ 14 أبريل/ نيسان 2009، ومعلومات إضافية حول التحرك العاجل نفسه، رقم الوثيقة: 101/09/AFR 54/011/2009، بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2009، وتقرير المقرر الخاص المعنى بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان مارغريت سيكاجيا إلى مجلس حقوق الإنسان، والملحق: ملخص حالات مرسلة إلى الحكومة والردود التي وصلت، رقم الوثيقة: 13/22/Add.1، A/HRC/13/22/Add.1، بتاريخ 24 فبراير/ شباط 2010، الفقرات 2120، 2121، 2122.

³⁰ التقرير النهائي للمقرر الخاص المعنى بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، رقم الوثيقة: 14/11/A، يونيو/ حزيران 2009، الفقرة 50.

³¹ انظر التعليق العام رقم 29 للجنة حقوق الإنسان: حالات الطوارئ (المادة 4)، رقم الوثيقة: CCPR/C/21/Rev.1، Add.11، بتاريخ 31 أغسطس/ آب 2007.

³² دراسة مشتركة حول الممارسات العالمية فيما يتعلق بالاعتقال السري في سياق مكافحة الإرهاب للمقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية عند مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعنى بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي، والفريق العامل المعنى بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، رقم الوثيقة: 13/42، A/HRC/13/42، بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2010، الفقرة 251.

³³ دراسة مشتركة حول الممارسات العالمية فيما يتعلق بالاعتقال السري في سياق مكافحة الإرهاب للمقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية عندما مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعنى بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي، والفريق العامل المعنى بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، رقم الوثيقة: 13/42/A/HRC/13/42، بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2010، الفقرة 267.

³⁴ تقرير هيئة الخبراء الخاصة بالسودان التي أنشأت بموجب القرار رقم 1591 (2005) المتعلق بالسودان إلى مجلس الأمن، رقم الوثيقة: S/2009/562، بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009، ص 69.

³⁵ أحد الناجين من التعذيب على أيدي جهاز الأمن والمخابرات.

³⁶ أحد المدافعين عن حقوق الإنسان.

³⁷ أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الناجين من التعذيب يصف الأيام التي سبقت فراره من البلاد.

³⁸ مواطن تشاردي، أحد الناجين من التعذيب.

³⁹ عبد المنعم الجاك، رسالة مفتوحة إلى صلاح قوش: حول اعتقاله وتعذيبه والمحكمة الجنائية الدولية.

⁴⁰ طبيب سوداني.

41 للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفصل التالي حول أحكام النظام العام، ولا سيما فيما يتعلق بتهمة «الدعارة».

42 أحد المدافعين عن حقوق الإنسان السودانيين.

43 قدمت منظمة العفو الدولية ومنظمة النساء الاتي يعيشن في ظل القوانين الإسلامية تقريراً مشتركاً بشأن قضية لبنى حسين إلى اللجنة المعنية بوضع المرأة، 2 سبتمبر/أيلول 2009. انظر: <http://www.wluml.org/node/5517>

44 مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية مع لبنى حسين، أبريل/نيسان 2009.

45 للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن أحكام النظام العام، بما في ذلك قضية لبنى حسين، انظر:

- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، مراقبة حقوق الإنسان في السودان، يونيو/حزيران - يوليو/تموز 2009، على الموقع: http://www.acjps.org/Publications/Human_Rights_Monitor-Issue2-FINAL.pdf

- المبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الأفريقي، ما وراء البنطلون: أحكام النظام العام والحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في السودان، ملخص وتصيات، انظر الموقع: <http://www.redress.org/documents/Public%20Order%20Submission%20Sum%20and%20Recs.pdf>
- منظمة العفو الدولية، ينبغي إلغاء عقوبة جلد النساء، انظر الموقع: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/AFR54/005/2010/en/6652ea12-7bbb-498f-b09e-ab27ef8d7e9b/afr540052010en.pdf>.

46 مقابلة مع لبنى حسين، أبريل/نيسان 2010.

47 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع إحدى المدافعت عن حقوق الإنسان في السودان، مارس/آذار 2010.

48 مدافعة سودانية عن حقوق الإنسان.

49 المبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الأفريقي، ما وراء البنطلون: أحكام النظام العام والحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في السودان، نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

50 تقرير المقرر الخاص المعنى بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان مارغريت سيكاجيا إلى مجلس حقوق الإنسان، ملحق: ملخص الحالات التي أرسلت إلى الحكومات والردود عليها، رقم الوثيقة: 1/A/13/22/Add.1، بتاريخ 24 فبراير/شباط 2010، الفقرتان 2126، 2127.

51 لاجئ ومعلم سوداني في مخيم للاجئين في شرق تشاد يتحدث إلى طالب سابق كان قد اعُقل من قبل جهاز الأمن والمخابرات.

52 مقابلة مع أحد ضحايا الاعتقال التعسفي وإساءة المعاملة عقب الهجوم على أم درمان، فبراير/شباط 2010.

53 مراسلات مع إحدى ضحايا التعذيب على أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، يونيو/حزيران 2009 - أبريل/نيسان 2010.

54 المرسوم رقم 215، الذي تضمن عفواً عن 99 طفلاً من أحكام الإعدام، وقد أطلق سراح هؤلاء الأطفال والتحقوا بعائلاتهم.

55 تقرير الأمين العام بشأن السودان رقم: 31/2010/S، بتاريخ 19 يناير/كانون الثاني 2010، الفقرة 65.

56 مقابلة مع عائلة محمد في شرق تشايد، مايو/أيار 2009.

57 المادة 40، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، انظر الموقع:
<http://www2.ohchr.org/english/law/ccpr.htm>

58 النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 40 من العهد الدولي، لجنة حقوق الإنسان، رقم الوثيقة:
CCPR/C/SDN/CO/3/CRP.1، بتاريخ 26 يوليو/تموز 2006، الفقرة 25.

59 منظمة العفو الدولية، السودان: إعدام ستة رجال سودانيين وسط مخاوف من المحاكمات الجائرة، 14 يناير/كانون الثاني 2010؛ منظمة العفو الدولية، إعدام تسعه رجال أثرياء يُظهر مثالب عقوبة الإعدام، 14 أبريل/نيسان 2009.

60 المحكمة الدستورية، حول الطعن في قواعد الإجراءات في المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب.

61 المبادئ والإرشادات الخاصة بالحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المفروضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

62 المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

63 قرار المحكمة الدستورية بشأن دعوى استئناف مجلس الدفاع في أم درمان ضد محاكم مكافحة الإرهاب، قرار المحكمة الدستورية رقم 2008/60، كمال محمد صابون وآخرون ضد حكومة السودان، 18 أغسطس/آب 2008.

64 ملحق تقرير المقرر المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي وإجراءات موجزة، وملخص الحالات التي أُرسلت إلى الحكومة والردود عليها، ومناشدات عاجلة مرسلة إلى حكومة السودان في 11 أغسطس/آب و 24 سبتمبر/أيلول 2008 من قبل المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان عند مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في السودان، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، رقم الوثيقة: A/HRC/11/2/Add.1، ص 385.

65 كمال محمد صابون وآخرون ضد حكومة جمهورية السودان، 29 يونيو/حزيران 2008. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: نظرة قانونية على قرار المحكمة الدستورية بشأن قضية الإرهاب، أمين مكي مدني، أغسطس/آب 2008.

66 للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر تقرير الأمين العام بشأن العملية الهجين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، رقم الوثيقة: 213/2010/S، بتاريخ 28 أبريل/نيسان 2010، الفقرة 2.

67 مني بكري أبو أجلا، زوجة أبو ذر الأمين.

68 صحفي سوداني ومدافع عن حقوق الإنسان.

69 منظمة العفو الدولية، السودان: ينبغي حماية حرية التعبير في السودان، 1 يوليو/تموز 2010. انظر الموقع:
<http://www.amnesty.org/en/appeals-for-action/protect-freedom-expression-sudan>

70 منظمة العفو الدولية، احتجاز السياسيين السودانيين ومؤازريهم، رقم الوثيقة: AFR 54/017/2010، بتاريخ 18 مايو/أيار 2010؛ منظمة العفو الدولية، محاكمة صحفيين، خطر عقوبة الإعدام، رقم الوثيقة: AFR 54/023/2010، بتاريخ 2 يوليو/تموز 2010.

71 تقرير هيئة الخبراء التي أنشئت بموجب القرار رقم 1591 (2005)، بخصوص السودان، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009، رقم الوثيقة: 562/2009، الفقرة 280.

72 المحكمة الدستورية، فاروق محمد إبراهيم النور ضد: 1. حكومة السودان، 2. المجلس التشريعي، رقم: M 2008/18/6 ق د / م ، بتاريخ 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

73 منظمة العفو الدولية وآخرون ضد السودان، المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التعليق رقم: 48/90, 50/91, 52/91, 89/93، (1999)

74 منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: ACT 40/001، بتاريخ 21 أبريل/نيسان 2005.

75 الملحق I، تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في دارفور، أعدته مجموعة الخبراء، مجلس حقوق الإنسان، رقم الوثيقة: A/HRC/5/6 . بتاريخ 8 يونيو/حزيران 2007.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن منظمة العفو الدولية تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيده أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (ٌقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

Mastercard Visa يُرجى تقييده على بطاقة:

□ □ □ □ □ □ □ □ □ رقم

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يرجى إرسال هذه الاستماراة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).

وفي حالة عدم وجود فرع لمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستماراة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:

Amnesty International, International Secretariat,

Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom



أريد أن
أساعد

عملاء الخوف: جهاز الأمن الوطني السوداني

لقد خلقت انتهاكات حقوق الإنسان، منها الاعتقال السري والتعذيب، مناخاً من الخوف خيم على السودان. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون والطلبة وأفراد الأقليات الإثنية يتعرضون للتوفيق والاحتجاز. وقد بلغت عمليات الاعتقال أوجها في أوقات التوتر السياسي، كما حدث في أعقاب الهجوم المسلح على العاصمة في مايو/أيار 2008، إثر إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير في مارس/آذار 2009، وفي وقت الانتخابات العامة التي جرت في أبريل/نيسان 2010.

وقد استُخدم التعذيب بصورة منهجية ضد الأشخاص الذين يعتقد أنهم كانوا يشكلون خطراً على الحكومة أو الحزب الحاكم. وواجه المدافعون عن الحقوق الإنسانية للمرأة أشكالاً من المضايقة والترهيب بشكل يومي.

ويُلعب جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني دوراً رئيسياً بين مجمل أدوات القمع الحكومي. ويتمتع أفراد هذا الجهاز بالحصانة من الملاحقة القضائية على جميع الجرائم التي يرتكبونها في مجرى عملهم.

ويوضح هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني في البلاد، بالإضافة إلى السلطات الموسعة والحسابات التي لا يزال يمتلك بها هذا الجهاز بموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010 الجديد. كما يدعو التقرير حكومة السودان إلى تقليص السلطات والحسابات التي يتمتع بها جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الجنحة إلى ساحة العدالة، وضمان حصول الضحايا على الإنصاف.

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

www.amnesty.org

رقم الوثيقة: AFR 54/010/2010
يوليو/تموز 2010

